

Distr.: Limited
27 July 2020
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الرابعة والثلاثون
فيينا، [28-أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020]

حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

3 مقدمة

المرفق

5 أولا- حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان: المصادر والتحديات

5 ألف- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأهمية الحصول على الائتمان

8 باء- مصادر التمويل والتحديات ذات الصلة

8 1- التمويل بالأسهم

11 2- الإقراض التقليدي

13 3- الائتمان التمويلي الصغرى ودعم الأسرة/الأصدقاء للمنشآت التجارية الصغرى

15 4- التمويل الجماعي

16 5- التمويل على أساس الموجودات والتمويل البديل والأدوات الهجينة

21 6- تمويل سلاسل التوريد

23 ثانيا- تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

ألف- المبادرات السياساتية المتخذة من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

23 على الائتمان

23 1- العمل على الصعيد العالمي

25 2- العمل على الصعيد الإقليمي

26 3- العمل على الصعيد الوطني

27 باء- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال الإقراض المضمون



الصفحة

- 27 1- استخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية
- 33 2- استخدام الموجودات غير المنقولة كضمانة رهنية
- 33 جيم- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال توفير الكفالات
- 33 1- مخططات الكفالات الائتمانية
- 34 2- الكفالات الشخصية
- 34 دال- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية
- 34 1- التقارير الائتمانية
- 34 2- أمين المظالم المالية
- 34 3- الخدمات المالية الرقمية
- 34 4- دعم إعادة الهيكلة
- 34 5- الضمانات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- 34 هاء- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال بناء القدرات
- 34 1- بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
- 34 2- بناء قدرات الممولين

أولاً - مقدمة

1- هذه الوثيقة هي إضافة إلى الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119، التي تناقش - في شكل قائمة مشروحة للمحتويات - المواضيع التي يمكن تناولها في صك مقبل ("الصك المقبل") سوف يعد بشأن مسألة حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان لكي ينظر فيه الفريق العامل. فهي توضح، على سبيل المثال، كيف يمكن للصك المقبل تناول المواضيع الواردة في الفصل المعنون "حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان: المصادر والتحديات" (انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119، الفقرات من 3 إلى 23) والفصل المعنون "تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان" (حتى القسم الفرعي باء-2 (أ) المعنون "استخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية"، انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119، الفقرات من 24 إلى 34). ويمهد لهذين الفصلين، اللذين أعدا على سبيل العينة (والمستسخين في مرفق هذه المقدمة)، توضيح لبعض الاعتبارات الأولية بشأن نطاق الصك المقبل وجمهوره المستهدف وبنيتة وأسلوب كتابته. ولعل الفريق العامل يود مناقشة تلك الاعتبارات الأولية وما إذا كان النهج الذي اقترحته الأمانة مناسباً لإعداد الصك المقبل.

2- ويورد مرفق هذه المقدمة الفصلين المعنوين "حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان" و"تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان"، اللذين أعدا على سبيل العينة.

1- النطاق

3- سيكون الهدف من الصك المقبل هو تقديم إرشادات حول إنشاء أطر قانونية وطنية لتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان أو تعديل الأطر القائمة لتحقيق هذا الغرض. وفي حين أن الصك المقبل سيركز أساساً على تحسين مجالات القانون التي تحول دون حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان أو تؤثر فيه بطريقة أخرى، فإنه لن يتفادى مناقشة السياسات والتدابير التنفيذية ذات الصلة إذا كانت هذه السياسات والتدابير عوامل محورية في الحد من القيود القانونية التي تجعل الحصول على الائتمان صعباً على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

4- وسيراعى في إعداد الصك المقبل أن يكون أداة مرنة، كأن يتخذ مثلاً شكل دليل تشريعي، لتمكين الدول من تكييف الإرشادات الموجهة إليها بما يتناسب مع احتياجاتها الداخلية.

2- الجمهور المستهدف

5- سيخاطب الصك المقبل الدول التي ليس لديها حالياً إطار قانوني واسع يدعم حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وكذلك الدول التي ترغب في تحديث قوانينها القائمة ومواءمتها مع قوانين الدول الأخرى. وسيكون المشرعون وصانعو السياسات الوطنيون من جميع المناطق الجغرافية والتقاليد القانونية على رأس الفئات المستهدفة. ويمكن أن يكون النص مفيداً أيضاً للجهات المعنية الأخرى في الدولة أو المنظمات الدولية المهتمة بتحسين الإطار القانوني لتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان أو المشاركة بدور نشط في تحسينه وكذلك لمن يمكن أن يتأثروا بالإصلاحات القانونية التي سوف تستند إلى الصك المقبل.

6- وانضمت اللجنة على أن النصوص التي تعدّها الأمانة ينبغي أن تستند، حسب الاقتضاء، إلى قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة ("القانون النموذجي") (انظر الوثيقة A/74/17، الفقرة 192 (أ))،

ومع هذا، لا ينبغي أن يُشترط فيمن يستعمل الصك المقبل أن تكون لديه معرفة خاصة بالقانون النموذجي، بل ينبغي أن يكون في مقدوره استعماله حتى ولو لم يكن ملماً بالنظام المتوخى في ذلك النص التشريعي.

3- البنية

7- سوف يصاغ الصك المقبل أساساً كنص مستقل يمكن أن يتضمن مواد من نصوص الأونسيترال ذات الصلة إذا كان ذلك مفيداً لتوضيح المواضيع التي يناقشها. ويفترض أن يكون هذا النهج مفيداً بوجه خاص للقارئ غير الملم بنصوص الأونسيترال التي سيشير إليها النص. كما أن الصك المقبل سوف يشير بالمثل إلى النصوص ذات الصلة الصادرة عن منظمات أخرى ويمكن أن يدرج منها ما يلزم لتحسين نوعية المناقشة.

8- وعملاً بالنهج الذي اتبعه الفريق العامل الخامس في معالجة موضوع إعسار المنشآت الصغرى والصغيرة، فسوف تستند مناقشة موضوع الإقراض المضمون باستخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية (انظر الفقرات من 72 إلى 95) إلى إطار الأونسيترال الحالي المتمثل في القانون النموذجي ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (2007)، وكذلك دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة: الملحق المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية (2010) ودليل الأونسيترال المتعلق بإنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية (2013). وسوف يتضمن الصك المقبل أهم ما أوردته تلك النصوص من أدوات مناسبة لتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان.

4- الأسلوب

9- سوف يستخدم الصك المقبل مصطلحات قانونية محايدة حتى يمكن تكييفها بسهولة مع مختلف التقاليد القانونية وأساليب الصياغة القانونية المتبعة لدى الدول. ومن أجل تيسير مطالعة الصك المقبل وزيادة الفائدة المرجوة منه، سوف يُراعى فيه أيضاً التوازن بين استخدام المصطلحات القانونية وبساطة التعبير بحيث يسهل على غير الخبراء قراءته مع تجنب خطر الإفراط في التبسيط.

أولاً- حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان: المصادر والتحديات

يشرح هذا الفصل ملامح المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ولماذا يعتبر الحصول على الائتمان لهذه المنشآت أمراً أساسياً، ويناقش بعد ذلك مختلف مصادر تمويل هذه المنشآت والتحديات ذات الصلة^[1].

ألف- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وأهمية الحصول على الائتمان

1- تشكل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة السواد الأعظم من أنواع الكيانات التجارية في جميع الدول، فهي تساهم بحوالي 55 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة و35 في المائة في الاقتصادات النامية⁽¹⁾، كما أنها تمثل أكثر من 90 في المائة من المنشآت التجارية وتستأثر بـ50 في المائة من حجم العمالة على نطاق العالم⁽²⁾. وفي حين أن العاملين في تلك المنشآت يمثلون نحو ثلثي مجموع العاملين في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء، فإن هذا الرقم يصبح أكثر قوة عند الحديث عن خلق فرص العمل في الاقتصادات النامية، حيث يصل إلى 95 في المائة⁽³⁾. ومن الملاحظ بخاصة أن مؤسسي المنشآت الصغرى ومديريها غالباً ما يكونون من الشباب والنساء ومن العمال المسرحين وأفراد الفئات المهمشة لأسباب أخرى. ولما كان البنك الدولي يتوقع أن يحتاج العالم إلى حوالي 600 مليون فرصة عمل لاستيعاب الشباب الذين سوف يدخلون سوق العمل على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، فقد أعطى عدد من الحكومات أولوية في هذا الصدد لدور المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل.

2- ولا يوجد تعريف موحد دولياً للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ولذا فقد يشير هذا المصطلح إلى جميع المنشآت التجارية غير الكبيرة بوجه عام. ولئن كان عدد الموظفين ودورة رأس المال والموجودات هي أشيع المعايير المستخدمة في هذا الشأن، فإن من الممكن أيضاً العثور على متغيرات أخرى تصلح كمعايير لها، مثل حجم القروض والطابع الرسمي وسنوات الخبرة⁽⁴⁾. ولما كان تحديد بارامترات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أي اقتصاد هو أمر من شأن القائمين على ذلك الاقتصاد، فإن تعريف تلك المنشآت يختلف اختلافاً هائلاً يصعب تصديقه تبعاً للسياق المحدد، سواء أكان اقتصادياً أو غير ذلك.

خصائص المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

3- رغم أن من مصلحة الدول والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ممارسة الأعمال التجارية في إطار الاقتصاد الرسمي⁽⁵⁾، فإن الكثير من هذه المنشآت ما زال يعمل في الواقع خارج ذلك الإطار، أما من يعمل داخله، فيمارس نشاطه في قطاعات متنوعة ويأخذ أشكالاً قانونية مختلفة ولديه أنواع مختلفة من الموارد البشرية والهيكل والإدارة⁽⁶⁾. ونظراً للتباين في طبيعة تلك المنشآت وممارساتها، فإن تقديم وصف عام لها أو تحديد القواسم المشتركة بين خصائصها أمر قد لا يكون بسيطاً.

(1) WTO, World Trade Report 2016, (2016), p. 18

(2) A/CN.9/991، الفقرة 7.

(3) ITC, SME Competitiveness Outlook 2015: Connect, Compete and Change for Inclusive Growth, (2015), p. 13

(4) IFC, MSME Country Indicators 2014: Towards a Better Understanding of Micro, Small, and Medium Enterprises, (2014), p. 5 et seq

(5) الفقرات 28-31، A/CN.9/941، وUNCITRAL Legislative Guide on Key Principles of a Business Registry, paras. 1-4

(6) تدرس الأونسيترال في هذا الصدد إعداد كيان تجاري مبسط يناسب احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (انظر مثلاً الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.118).

4- ومع ذلك، قد تتشارك تلك المنشآت في بعض الخصائص المحتملة في هذا الشأن، ومنها بعض أو كل الخصائص التالية: (7) (أ) صغر الحجم؛ (ب) التأثير المفرط بعقبات التنظيم الرقابي المرهقة؛ (ج) التمويل على الأسرة والأصدقاء في الحصول على القروض أو التشارك في المخاطر؛ (د) محدودية القدرة على الحصول على رؤوس الأموال أو الانتفاع من الخدمات المصرفية؛ (هـ) محدودية مصدر العمالة؛ (و) محدودية الأسواق؛ (ز) القابلية للتعرض لسلوكيات تعسفية وفاسدة؛ (ح) محدودية إمكانية اللجوء إلى آليات تسوية المنازعات، الأمر الذي يضعها في مركز ضعيف أمام الدولة أو المنشآت الأكبر أثناء النزاعات؛ (ط) عدم القدرة على الفصل بين الموجودات، ولذلك يعني فشل المنشأة خسارة الموجودات الشخصية أيضاً في كثير من الأحيان؛ (ي) القابلية للتعرض للأزمات المالية؛ (ك) صعوبات في نقل ملكية المنشأة التجارية أو بيعها وفي جني أرباح من الموجودات الملموسة وغير الملموسة على حد سواء.

5- وفي حين أن معظم خصائص تلك المنشآت مستمدة من حجمها أو متصلة به، فهناك خاصتان قد تكونان وثيقتي الصلة بقدرة تلك المنشآت على الحصول على الائتمان، وهما (أ) عدم التفريق بين المنشأة التجارية ومن يديرها أو ضالة التفريق بينهما؛ (ب) صغر حجم القروض المتحصل عليها بوجه عام، مما يؤدي إلى الاعتماد على الأسرة والأصدقاء أو الاكتفاء بالمعاملات التي لا تتطلب سوى تكاليف دنيا. ومن وجهة نظر الدائنين، فإن محدودية مصادر المعلومات عن تلك المنشآت أو تباين المعلومات المتعلقة بها هما من أهم المشاكل المحيطة بالتمويل الخارجي، لأن قيام الدائن بجمع المعلومات اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية للمنشأة كثيرا ما يكون باهظ التكلفة للغاية.⁽⁸⁾

الفجوات الائتمانية في تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

6- تشير الدراسات إلى التفاوت الهائل بين حجم احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من التمويل وتمويلها الفعلي، وهو ما يعرف بالفجوة التمويلية. وهذه التباينات محسوسة في جميع أنحاء العالم وقد تفرض عوائق على المرأة أكثر مما تفرضه على الرجل بسبب القيود الثقافية والاقتصادية والقانونية القائمة. فعلى سبيل المثال، يقال إن فرص حصول المرأة على الائتمان أقل لأن قدرتها أقل على تقديم الضمانات الرهنية القائمة على توافر الموجودات المادية وحسن السمعة، ولا سيما وأن المؤسسات المالية لا تتوفر لديها في كثير من الأحيان معلومات عن معدلات سداد المرأة للقروض الصغرى.⁽⁹⁾

7- وقد قدرت مؤسسة التمويل الدولية في ورقة عمل نشرت مؤخرا حجم الطلب غير الملبى على التمويل من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الرسمية في البلدان النامية، وكشفت عن وجود فجوة قدرها 5,2 تريليونات دولار (من دولارات الولايات المتحدة) تمثل حجم الطلب المحتمل البالغ 8,9 تريليونات دولار مطروحا منه حجم القروض المقدمة البالغ 3,7 تريليونات دولار.⁽¹⁰⁾ وتشير الدراسة إلى وجود 65 مليون منشأة رسمية من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تعاني من قيود تحد من قدرتها على الحصول على الائتمان، وهي تمثل 40 في المائة من جميع المنشآت القائمة في البلدان الـ128 التي تم استعراضها، وقدرت الدراسة قيمة الطلب المحتمل على التمويل من المنشآت غير الرسمية في البلدان النامية بمبلغ 2,9 تريليون دولار آخر. ورغم أن حجم هذه الفجوة التمويلية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر من غيرها، فإن بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ليست

(7) A/CN.9/941، الفقرة 12.

(8) World Bank, International committee on credit reporting: facilitating SME financing through improved credit reporting, (2014), p. 1

(9) ITC, Unlocking Markets for Women to Trade, (2015), pp. 23 and 25

(10) IFC, MSME Finance Gap: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small, and Medium Enterprises in Emerging Markets, (2017), p. 27 et seq

تماما بمنأى عن هذه الفجوات، إذ إن عددا كبيرا من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يواجه صعوبات أكبر في الحصول على الائتمان من المصارف أو الأسواق المالية أو جهات التمويل الأخرى.⁽¹¹⁾

8- ويقدر أن في البلدان النامية على مستوى العالم يوجد نحو 1,7 مليار شخص بالغ يدير بالفعل منشأة صغرى أو صغيرة أو متوسطة أو من المحتمل أن يقوم بذلك محروم من خدمات النظام المالي الرسمي وليس لديه حساب في مؤسسة مالية أو من خلال مقدم خدمات مالية باستخدام الهواتف المحمولة، ونسبة النساء زائدة بين هؤلاء الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.⁽¹²⁾ وهؤلاء الأشخاص المحرومون، الذين تصل نسبتهم إلى 30 في المائة من سكان العالم، بحاجة أيضا إلى الاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

9- وفي حين أن تقليص فجوة التمويل بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو سدها، وهو الحل الأمثل، مطلب هام، فإن الأمر يستلزم الحرص على التوازن لتلافي احتمالات نشوء توتر بين التدابير الرامية إلى تحسين فرص الحصول على الائتمان والتدابير المعدة من أجل حماية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وكما أوضحت الفقرة 1 أعلاه، يمكن لهذه المنشآت أن تنهض بدور عظيم الشأن في إيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. فعلى الرغم من أن المنشآت التجارية من كل الأحجام توفر فرص العمل، فإن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الجديدة يمكنها بخاصة أن تفتح أبوابا جديدة للعمل وتحقق فوائد غير مباشرة، مثل تحسين القدرة التنافسية الشاملة وتعزيز القدرة على الابتكار في الصناعة، ذلك أن معظم المنشآت تبدأ صغيرة ثم تكبر.⁽¹³⁾ وينبغي فتح الأبواب أمام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة للحصول على الائتمان، وهو التحدي الأول الذي يواجه نموها وسلامة أداؤها فيما يفترض، وذلك حتى يتسع المجال أمامها لتنمو وتدفع بذلك عجلة النمو الاقتصادي ككل ومن ثم تحد من الفقر. ومن ناحية أخرى، قد تعني تلك الفجوة وجود شريحة سوقية جديدة قد يهم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى العمل على سدها. وعلى الحكومة أن تتخذ إجراءات لإزالة عوائق تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتحسين أحوالها الاقتصادية بشكل عام بحيث يظل الائتمان متاحا بأسعار معقولة دون التخلي عن أي ضرب ضروري من ضروب الحماية أو المساس بسلامة العمليات المصرفية.

10- ومن شأن تحسين تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن يدعم أهداف التنمية المستدامة.⁽¹⁴⁾ وقد يكون للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تأثير عظيم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال خلق فرص العمل بخاصة وبسبل أخرى كذلك. فمركز التجارة الدولية، على سبيل المثال، يرى أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يمكن، مع توفير التمويل الكافي لها، أن تساهم بشكل خاص في تحقيق الهدف 8 من الأهداف الإنمائية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع) والهدف 9 منها (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار) من خلال الممارسات التجارية التي تختار اعتمادها، والقطاعات التي تعمل فيها وتأثيرها على الاقتصاد في نطاقه الواسع، وأن تؤثر تأثيرا إيجابيا على 60 في المائة من الغايات المنشودة من تلك الأهداف.⁽¹⁵⁾ ومن شأن تحسين فرص حصول المنشآت

(11) OECD, Financing SMEs and Entrepreneurs 2020: An OECD Scoreboard, (2020), pp. 26–27; OECD, The SME Financing Gap (Vol. I): Theory and Evidence, (2006), p. 15 et seq.

(12) World Bank, The Global Findex Database 2017, (2018), pp. 35–36

(13) Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit, Is Small Still Beautiful? Literature Review of Recent Empirical Evidence on the Contribution of SMEs to Employment Creation, (2013), p. 15

(14) Inter-agency Task Force on Financing for Development, Financing for Sustainable Development Report 2020, (2020), p. 8, box I.2

(15) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019: Big Money for Small Business – Financing the Sustainable Development Goals, (2019), pp. xiv–xv

الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان أن يتيح المجال لقدراتها العظيمة الكامنة لكي تنمو وتتوسع، مما يحقق التقدم في تمكين المرأة اقتصادياً ويسهم في تخفيف حدة الفقر.

باء - مصادر التمويل والتحديات ذات الصلة

11- يمكن أن تختلف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في طبيعتها ونطاقها، لكن من المهم لها جميعاً الحصول على التمويل بأشكال مناسبة في جميع مراحل دورة حياتها العملية. وهي تحتاج عادة إلى مصادر تمويل مختلفة نظراً إلى محدودية فرصها في الحصول على رأس المال أو الخدمات المصرفية. ولئن كانت المصارف هي المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي لتلك المنشآت، فإنها كثيراً ما تتردد في تقديم الخدمات الائتمانية لها بسبب ارتفاع تكاليف جمع المعلومات الكافية من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للمنشآت النمطية من هذا النوع الراجحة في الاقتراض أو تتردد في منحها ائتمناً غير مضمون، حتى بمعدلات فائدة مرتفعة.⁽¹⁶⁾

12- ونتيجة لذلك، تسعى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على التمويل من أماكن أخرى خلال مراحل تطورها المختلفة. وكثيراً ما تكون قدرة تلك المنشآت على الحصول على الائتمان الرسمي محدودة في المراحل الأولى لإقامتها، عندما تكون إيراداتها ضعيفة ولا يكون لديها سجل ائتماني يعول عليه، وكثيراً ما يعتمد أصحابها في تلك المراحل على مدخراتهم الخاصة أو على الحصول على دعم من أسرهم وأصدقائهم. أما المنشآت الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة الناشئة التي تتطوي على إمكانات نمو كبيرة مع مخاطر عالية، فقد تجتذب التمويل من صناديق رؤوس الأموال المجازفة وغيرها من الصناديق المتخصصة في التمويل بالأسهم الخاصة. ومع نمو المنشأة الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة واكتسابها سجلاً ائتمانياً يعول عليه، يمكن أن تتاح لها مصادر أخرى متزايدة للتمويل مثل القروض المصرفية والتمويل القائم على الموجودات. وأخيراً، قد تصدر المنشأة بعد أن يكتمل نموها ديوناً وأسهماً من خلال أسواق الأوراق المالية أو عمليات الاكتتاب الخاص.⁽¹⁷⁾

13- وتجدر الإشارة إلى أن توافر مصادر تمويل مختلفة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة يتوقف إلى حد كبير على تطور الأسواق المالية ذات الصلة. وفي حين أن أنواع الإقراض التقليدي، والأسهم العامة، وسندات الشركات، والائتمان التمويلي الصغرى، والدعم المقدم من الأسرة/الأصدقاء متاحة عموماً في جميع البلدان، فإن هناك أنواعاً أخرى من التمويل (مثل الأسهم الخاصة، والتمويل الجماعي، والتمويل القائم على الموجودات، والديون المورقة، والسندات المغطاة، وأدوات التمويل الهجينة، وتمويل سلسلة الإمداد) قد تختلف اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى أو أيضاً داخل المنطقة الواحدة. ويضاف إلى ذلك أن الافتقار إلى أطر قانونية وسياساتية داعمة قد يحد أيضاً من قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الحصول على أنواع معينة من التمويل.

1- التمويل بالأسهم

14- يشير التمويل بالأسهم إلى توفير التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مقابل حصة ملكية. وأسواق رؤوس الأموال من المصادر الرئيسية للتمويل بالأسهم ولكنها لم تتطور بعد بالصورة المناسبة في العديد من البلدان وغالباً ما تكون صغريات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بمنأى عن الاستفادة منها.⁽¹⁸⁾ والأسهم العامة والأسهم الخاصة هما الفئتان الرئيسيتان للتمويل بالأسهم، وفيما يلي مناقشة مفصلة لهما.

(16) A/CN.9/991، الفقرة 8 (ج)؛ و44، IFC, MSME Finance Gap، (نظر الحاشية 10)، (وهي تشير إلى أن حوالي 79 في المائة من القروض أو خطوط الائتمان التي خضعت للدراسة الاستقصائية تتطلب تقديم ضمانات رهنية وأن هذا الرقم مرتفع بالمثل في معظم أنحاء العالم).

(17) IMF, Financial Inclusion of Small and Medium-Sized Enterprises in the Middle East and Central Asia, (2019), p. 21

(18) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 67 (انظر الحاشية 14).

الأسهم العامة

- 15- يشير مصطلح التمويل بالأسهم العامة إلى طرح الأسهم في أسواق الأوراق المالية ويمكن لهذا الضرب من التمويل أن يؤدي دوراً هاماً في البلدان التي أنشأت أسواقاً متخصصة للأوراق المالية من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁹⁾ وعند قيد المنشأة في سوق الأوراق المالية، يُطلب منها عادة كشف معلومات أساسية عن أنشطتها وحالتها المالية من خلال نشرة إصدار الأسهم (نشرة الإصدار). وبمجرد قيد المنشأة، يُطلب منها تقديم إفصاحات منتظمة ويتم تداول الأسهم بموجب القواعد والإجراءات التي تحددها أسواق الأوراق المالية المعنية.⁽²⁰⁾
- 16- وطرح الأسهم للتداول العام مسألة مهمة خاصة لكبرى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أجل اجتذاب التمويل الخارجي.⁽²¹⁾ كما أنه سبيل يمكن أن يحسن الجدارة الائتمانية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويفتح مصادر أخرى للتمويل، فضلاً عن إتاحة الاعتراف بعلاماتها التجارية وتوسيع دائرة العلم بها.⁽²²⁾ وأسواق الأوراق المالية المتخصصة مهمة لتطوير سوق الأسهم العامة من أجل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽²³⁾ وبالمقارنة مع أسواق الأوراق المالية الرئيسية، يمكن للمنصات المتخصصة المعنية بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن توفر لتلك المنشآت رسوماً مخفضة لطرح الأسهم ورسوماً سنوية مخفضة، وشروطاً مريحة للدخول، ومساعدة في مجال تنمية الأعمال التجارية، ومتطلبات للإبلاغ أقل تواتراً أو أن توفر كل ذلك معاً.⁽²⁴⁾
- 17- ونظراً إلى التكاليف الثابتة لاتخاذ تدابير العناية الواجبة وطرح الأسهم، فإن عمليات طرح الأسهم العامة في أسواق الأوراق المالية الرئيسية عادة ما تكون أكثر صعوبة على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة منها على الشركات الكبيرة. فبخلاف التكاليف، تفرض أيضاً متطلبات الإفصاح والإبلاغ، التي تحددها أسواق الأوراق المالية الرئيسية، تحديات على الكثير من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من النمو الملحوظ في المنصات المتخصصة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، فإن عددها لدى البلدان المنخفضة الدخل أقل بكثير منه لدى البلدان المرتفعة الدخل.⁽²⁵⁾ وعلاوة على ذلك، فإن العوامل الثقافية والممارسات الإدارية (مثل الافتقار إلى المعرفة والثقة بعمليات طرح الأسهم، والخوف من التعرض لتقلبات أسعار الأسهم، والنفور من تبيان المعلومات الحساسة، والخشية من احتمالات فقدان السيطرة التي ينطوي عليها توسيع نطاق ملكية الأسهم) كلها تشكل أسباباً هامة لإحجام بعض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن التعامل مع أسواق الأسهم العامة.⁽²⁶⁾ وأخيراً وليس آخراً، فإن اختلاف المعاملة الضريبية بين نظام التمويل بالأسهم ونظام التمويل بالاقتران في بعض الولايات القضائية أمر له صلة أيضاً بمحدودية تطور أسواق الأسهم العامة المناسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽²⁷⁾

(19) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019, p. 13, box 3 (انظر الحاشية 15).

OECD, New Approaches to SME and Entrepreneurship Financing: Broadening the Range of Instruments, (20) (2015), para. 413.

(21) عادة ما تكون لكبرى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة نظم حوكمة وإدارة عالية التنظيم مقرونة بتدابير موسعة للكشف عن المعلومات اللازمة، مما يوفر عنها صورة واضحة يستطيع الوسطاء التجاريون في الأسواق ومحللو الائتمان والمستثمرون فهمها.

(22) OECD, Financing SMEs, p. 44 (انظر الحاشية 11).

(23) وضعت عدة ولايات قضائية أطراً تنظيمية خاصة لأسواق الأوراق المالية المعنية بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشروط مريحة لطرح الأسهم للتداول العام، ومنها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (AIM)، وكندا (TSXV)، وهونغ كونغ، الصين (GEM)، واليابان (Mothers)، وجمهورية كوريا (KOSDAQ)، والولايات المتحدة الأمريكية (NASDAQ).

(24) UNCTAD and World Federation of Exchanges, The Role of Stock Exchanges in Fostering Economic Growth and Sustainable Development, (2017), p. 12.

(25) المرجع نفسه، الصفحة 13.

(26) OECD, New Approaches, para. 426 (انظر الحاشية 20).

(27) المرجع نفسه، الفقرة 429.

الأسهم الخاصة

18- تشمل الأسهم الخاصة طائفة واسعة من أدوات التمويل الخارجي، التي تحصل منها المنشآت على أموال من مصادر خاصة مقابل حصة ملكية.⁽²⁸⁾ وعلى الصعيد العالمي، تحتفظ صناديق الأسهم الخاصة بنحو تريليوني دولار نقداً.⁽²⁹⁾ ويمثل التمويل من رؤوس الأموال المجازفة (venture capital) ومن الاستثمارات التجارية التمويلية الأولية التي تعرف اصطلاحاً بالاستثمار الملائكي (angel investment) (انظر الفقرة 20 أدناه) الفئتين الرئيسيتين للمصادر الرسمية للتمويل بالأسهم الخاصة، التي ستناقشها الفقرات التالية بالتفصيل.

19- ورأس المال المجازف مصدر هام من مصادر التمويل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة،⁽¹²⁾ حيث يستثمر مديرو صناديق رؤوس الأموال المجازفة بشكل مباشر في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير المقيدة في أسواق الأوراق المالية بهدف تزويدها برأس المال والخبرة التقنية والإدارية لرفع قيمتها وتحقيق الربح عند الخروج منها (بييعها مثلاً بعد بضع سنوات).⁽³⁰⁾ وتنقسم استثمارات رؤوس الأموال المجازفة إلى ثلاث مجموعات حسب مراحل الاستثمار المختلفة: '1' مرحلة البذر (توفير التمويل اللازم مثلاً لاستحداث منتج أو خدمة)؛ '2' مرحلة الانطلاق (توفير التمويل اللازم مثلاً لبدء الإنتاج بالجملة والتسويق الأولي للمنتجات)؛ '3' المرحلة اللاحقة (على سبيل المثال توفير التمويل اللازم لنشاط منشأة عاملة).⁽³¹⁾

20- أما الاستثمار التجاري التمويلي الأولي فهو شكل آخر من أشكال التمويل بالأسهم الخاصة ومصدر قيم لتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المنشآت التي لم تتضح بالشكل الكافي بعد لاجتذاب تمويل من صناديق رؤوس الأموال المجازفة. وعادة ما يشارك المستثمرون التجاريون التمويليون (angel investors)⁽³²⁾ بدور نشط في إدارة الأعمال التجارية، ويمكنهم تزويد المشاريع التي يستثمرون أموالهم فيها (بما يشمل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) بخبرات تجارية ويساعدونها على الاستفادة من الشبكات القائمة وغير ذلك من الفوائد غير المالية، بما يتيح تكبير المنشآت والوصول بها إلى مرحلة يمكن أن تجتذب فيها مديري صناديق رؤوس الأموال المجازفة.⁽³³⁾ ومن الصعب قياس حجم الاستثمارات التجارية التمويلية لأن هوية هؤلاء المستثمرين غالباً ما تبقى مجهولة، كما أنهم نادراً ما يكشفون تفاصيل استثماراتهم.⁽³⁴⁾

21- ويشكل ضعف تطور أسواق الأسهم الخاصة التحدي الرئيسي الذي يعرقل قدرة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الحصول على الائتمان في العديد من البلدان. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، ذكر نحو

(28) المرجع نفسه، الفقرة 332.

(29) في حين أن المبلغ المستثمر في الأسواق الناشئة تضاعف تقريباً بين عامي 2015 و2018 ليصل إلى 70 مليار دولار، لكنه لا يمثل بعد سوى خمس الاستثمارات المنفذة في الولايات المتحدة وحدها (أي 375 مليار دولار)، وهو موجه بشكل رئيسي إلى عدد قليل من الاقتصادات الكبيرة، مثل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند. وبلغ حجم استثمارات الأسهم الخاصة في شركات حوافظ الأعمال التي تتخذ من أوروبا مقراً لها 80,6 مليار يورو في عام 2018. و Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 67 (انظر الحاشية 14)؛ وانظر: European Investment Fund, European Small Business Finance Outlook, (2019), p. iv.

(30) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 67 (انظر الحاشية 14).

(31) EIF, European Small Business, p. 25 (انظر الحاشية 29).

(32) غالباً ما يكون المستثمرون التجاريون التمويليون أفراداً أو جماعات من الأثرياء، وهم يقدمون التمويل من أموالهم الخاصة عادة مقابل حصة في الملكية (أو في بعض الأحيان أيضاً ديون قابلة للتحويل). ويشير مصطلح "المستثمر" بوجه عام إلى شخص أو كيان يوفر رأس المال مقابل عائدات مالية يتوقع الحصول عليها.

(33) OECD, Financing SMEs, p. 43 (انظر الحاشية 11).

(34) EIF, European Small Business, p. 32 (انظر الحاشية 29).

نصف المجيبين على استبيان في دراسة استقصائية صناعية العدد المحدود لمديري صناديق الأسهم الخاصة القائمة ضمن ميثبات الاستثمار.⁽³⁵⁾ ومن ناحية ثانية، فإن نظام التمويل بالأسهم الخاصة يمكن أن يضيق الفجوة التمويلية لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لكنه ليس مناسباً للجميع. فكثيراً ما لا يهتم مديرو صناديق رؤوس الأموال المجازفة إلا بمجموعة صغيرة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي لديها (على الأقل) نموذج أعمال قابل للتطوير السريع.⁽³⁶⁾ وعادة ما يوظف المستثمرون التجاريون التمويلون أموالهم في المراحل المبكرة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المبتكرة.⁽³⁷⁾ ومن ناحية ثالثة، يرى مديرو الصناديق الأوروبيون أن أكبر التحديات التي تواجه عمل صناديق رؤوس الأموال المجازفة تتمثل في تحسين بيئة الخروج وجمع الأموال اللازمة ورفع قيمة أسهم الشركات المستثمر فيها وزيادة عدد رواد الأعمال ذوي الكفاءة العالية.⁽³⁸⁾ ومن ناحية رابعة، فإن عدم وجود إطار تنظيمي تمكيني ونقص التدريب والبيانات الصناعية من الأمور المثبطة أيضاً لاستثمارات رؤوس الأموال المجازفة (وربما أيضاً الاستثمارات التجارية التمويلية) في البلدان النامية.⁽³⁹⁾

22- ومن الجدير بالذكر أن هناك أيضاً مصادر غير رسمية للتمويل بالأسهم من أفراد العائلة والأصدقاء، الذين يستثمرون في كثير من الأحيان في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة باعتبارهم جزءاً من الشبكة الاجتماعية الوثيقة الصلة بصاحب المنشأة. وهم لا يتبعون نفس النهج التي يستخدمها المستثمرون المحترفون لتقييم المخاطر.⁽⁴⁰⁾ ففي حالة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناشئة في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، يفوق حجم الأموال المجموعة من خلال المصادر غير الرسمية بوجه عام حجم الأموال المجموعة من المصادر الأخرى للأسهم الخاصة (مثل رؤوس الأموال المجازفة الاستثمارات التجارية التمويلية).⁽⁴¹⁾ وأوضحت دراسة استقصائية للبنك المركزي الأوروبي أن 18 في المائة من المنشآت الأوروبية الصغرى والمتوسطة التي شملها البحث بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول 2019 اعتبرت الأموال المقدمة من أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو الشركات ذات الصلة مصادر تمويل هامة لها.⁽⁴²⁾ ولما كانت شبكات رؤوس الأموال المجازفة والمستثمرين التجاريين التمويليين في البلدان النامية أقل تطوراً، فمن المرجح أن تعتمد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان اعتماداً أكبر على الأسرة والأصدقاء.⁽⁴³⁾ غير أن هذه المصادر غير الرسمية نادراً ما تكون مصادر مضمونة لجميع أنواع الأعمال التجارية، ولا يبدو أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تواجه أي تحديات معينة تختلف عن التحديات التي تواجهها الشركات الكبيرة في هذا الشأن.

2- الإقراض التقليدي

23- يشير الإقراض التقليدي إلى تقديم الائتمان في المقام الأول على أساس الجدارة الائتمانية العامة للمنشأة، وعادة ما يعتبر الممولون التدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة في المستقبل المصدر الرئيسي للسداد.⁽⁴⁴⁾

(35) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 67 (انظر الحاشية 14).

(36) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019, p. 25 (انظر الحاشية 15).

(37) OECD, Financing SMEs, p. 43 (انظر الحاشية 11).

(38) EIF, EIF VC Survey 2019 – Fund managers' market sentiment and policy recommendations, (2019), p. iv

(39) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019, p. 27 (انظر الحاشية 15).

(40) المرجع نفسه، الصفحة 24.

(41) المرجع نفسه، الصفحة 21.

(42) European Central Bank, Survey on the Access to Finance of Enterprises in the euro area: April to September 2019, p. 18

(43) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019, p. 21 (انظر الحاشية 15).

(44) OECD, New Approaches, para. 51 (انظر الحاشية 20).

وأشارت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن حجم طلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الائتمان المصرفي في شكل قروض تقليدية تفاوتت تفاوتاً كبيراً من بلد إلى آخر في عام 2018، حتى في المنطقة الجغرافية الواحدة.⁽⁴⁵⁾ كما أن حصة القروض غير المسددة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من مجموع القروض التجارية تباينت أيضاً تبايناً جوهرياً بين البلدان.⁽⁴⁶⁾

24- وهناك بعض الصعوبات المعينة، التي تحد من الإقراض التقليدي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان، وهي تتصل إلى حد كبير بالصعوبات التي يواجهها الممولون في تقييم ورصد تلك المنشآت مقارنة بالمنشآت الكبيرة. وأولها أن تباين المعلومات بسبب الافتقار إلى بنية تحتية داعمة للمعلومات المالية يقلل من قدرة الممولين على الإقراض.⁽⁴⁷⁾ وكثيراً ما تفقر المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الخبرات والمهارات اللازمة لإعداد بيانات مالية وافية. ونتيجة لذلك، لا يحصل الممولون إلا على وثائق محدودة بشأن الأنشطة والوضع المالي لتلك المنشآت، ومن المرجح أن يتكبدوا تكاليف عالية لاتخاذ تدابير العناية الواجبة مقارنة بحجم القرض.⁽⁴⁸⁾

25- ومن ناحية ثانية، كثيراً ما يفرض الممولون على تلك المنشآت تقديم ضمانات رهنية وكفالات بشروط صارمة. وفي هذا الصدد، استشهد تقرير صادر عن مؤسسة التمويل الدولية ببيانات مستمدة من دراسات استقصائية أجراها البنك الدولي بشأن المنشآت التجارية، وتظهر هذه البيانات أن ما يقرب من 79 في المائة من القروض أو خطوط الائتمان تتطلب ضمانات رهنية، وهذا الرقم مرتفع بالمثل في معظم أنحاء العالم.⁽⁴⁹⁾ وفي حين أن الموجودات المنقولة (مثل الآلات أو المعدات أو المستحقات) قد تولف معظم رأس مال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن الممولين كثيراً ما يترددون في قبولها كضمانات رهنية بسبب عدم وجود قوانين للمعاملات المضمونة أو سجلات للضمانات الرهنية أو لأن القوانين والسجلات ذات الصلة عفا عليها الزمن.⁽⁵⁰⁾ وقد يصعب على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحصول على كفالات ائتمانية في البلدان التي لا توجد فيها شبكة راسخة من المؤسسات التي توفر كفالات محلية أو قطاعية لهذا النوع من المنشآت.⁽⁵¹⁾

26- وأخيراً وليس آخراً، فإن انعدام المنافسة بين الممولين يقلل من إمكانية حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان،⁽⁵²⁾ ففي كثير من البلدان النامية، التي تقل فيها قدرة القطاعات المصرفية على المنافسة، يكون من المرجح أن تفرض المصارف رسوماً أعلى للخدمة وأن تكون لديها حوافز أقل لخدمة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽⁵³⁾ وتجدر الإشارة إلى أن المصارف الرقمية المنافسة، التي أنشئت في عدة بلدان (مثل ألمانيا والبرازيل والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، باتت تجتذب المزيد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن طريق فرض رسوم شفافة ومنخفضة، وتقديم خدمات

(45) في عام 2018، على سبيل المثال، كانت احتمالات طلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على الائتمان في الصين (36,58 في المائة) أعلى منها في إندونيسيا (3,35 في المائة). انظر الحاشية 11 في: OECD, Financing SMEs, p. 33.

(46) في عام 2018، تفاوتت حصة القروض غير المسددة من قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحجم الإجمالي للقروض التجارية تفاوتاً كبيراً بين البلدان، حيث تراوحت مستوياتها بين حوالي 20 في المائة أو أقل في الاتحاد الروسي وإندونيسيا وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة، وأكثر من 70 في المائة في البرتغال وسويسرا وجمهورية كوريا ولاتفيا. انظر الحاشية 11 في: OECD, Financing SMEs, p. 26.

(47) World Economic Forum, The Future of FinTech: A Paradigm Shift in Small Business Finance, (2015), p. 9.

(48) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 64 (انظر الحاشية 14).

(49) IFC, MSME Finance Gap, p. 44 (انظر الحاشية 10).

(50) المرجع نفسه.

(51) EIF, European Small Business, p. 62 (انظر الحاشية 29).

(52) IMF, Financial Inclusion, p. 13 (انظر الحاشية 17).

(53) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 64 (انظر الحاشية 14).

أسرع، وتحسين تجربة المستخدمين من خلال واجهاتها الرقمية.⁽⁵⁴⁾ ومع ذلك، لا تزال أسعار الفائدة مرتفعة بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمنشآت الأكبر حجماً.⁽⁵⁵⁾

27- وقد تواجه النساء، اللاتي يردن إقامة مشاريع، صعوبات أكثر في الحصول على الائتمان في شكل قروض تقليدية بسبب عوامل قانونية ومؤسسية واجتماعية وثقافية. وتكشف البيانات التي جمعت على الصعيد الدولي أن احتمال حصول المرأة على حسابات مصرفية رسمية أدنى مقارنة بالرجل. فالقيود المفروضة على فتح أو استخدام الحسابات المصرفية، مثل اشتراط الحصول على موافقة أو إذن من أحد أفراد الأسرة الذكور، تحد من إمكانية حصول النساء على حسابات مصرفية. وعلاوة على ذلك، فالنساء كثيراً ما يفتقرن إلى إمكانية الحصول على الخدمات المالية الأخرى، مثل أوعية الادخار وأساليب الدفع الرقمية والتأمين، ويرجع ذلك جزئياً إلى الافتقار إلى الثقافة المالية.⁽⁵⁶⁾ وبسبب هذه القيود، يقدر حجم فجوة التمويل لدى النساء اللاتي ينظمن مشاريع في الأسواق الناشئة بمبلغ 1,5 تريليون دولار.⁽⁵⁷⁾

3- الائتمان التمويلي الصغرى ودعم الأسرة/الأصدقاء للمنشآت التجارية الصغرى

28- كثيراً ما تعتمد المنشآت الصغرى على الائتمان التمويلي الصغرى (التمويل البالغ الصغر) و/أو دعم الأسرة والأصدقاء لبدء أعمالها أو توسيعها،⁽⁵⁸⁾ وهو ما ستناقشه الفقرات التالية بالتفصيل.

الائتمان التمويلي الصغرى

29- لا تفرض مؤسسات التمويل الصغرى في كل الأحوال أسعار فائدة أقل من المصارف، لكن شروطها، من حيث الضمانات الرهنية والكفالات، أقل تشدداً، كما أنها تقدم منتجات مالية تتحو إلى البساطة ومراعاة للظروف الشخصية لزبائنها وتعد وفقاً لاحتياجاتهم.⁽⁵⁹⁾ وكثيراً ما تكون قروض المنشآت الصغرى هي المنتج الأول الذي تقدمه مؤسسات التمويل الصغرى لزبائنها.⁽⁶⁰⁾ وقد أسهم التمويل البالغ الصغر إسهاماً كبيراً في تحسين فرص الحصول على الائتمان، ولا سيما المنشآت التي تديرها النساء، حيث يقدر أن 8 من كل 10 من زبائن مؤسسات التمويل الصغرى من صاحبات المنشآت التجارية.⁽⁶¹⁾

30- ووفقاً للمنظمة المعنية بتبادل المعلومات في مجال التمويل الصغرى، بلغت حافضة القروض الإجمالية للمنشآت الصغرى في عام 2017 (أي ما يشمل 762 من مقدمي الخدمات المالية العاملين في قطاع التمويل الصغرى في 103 أسواق نامية) حوالي 34 مليار دولار.⁽⁶²⁾ ومن المهم بمكان الإشارة إلى أن بيانات المنظمة

(54) OECD, Financing SMEs, p. 50, box 1.2 (انظر الحاشية 11).

(55) في عام 2018، على سبيل المثال، كانت أسعار الفائدة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان المتوسطة الدخل (مثل أوكرانيا والبرازيل وبيرو وكولومبيا والمكسيك) تقترب من 17 في المائة، وحتى في البلدان المرتفعة الدخل (مثل شيلي ونيوزيلندا) كانت أسعار الفائدة بالنسبة لتلك المنشآت تقترب من 10 في المائة. انظر الحاشية 11 في: OECD, Financing SMEs, pp. 28-29.

(56) انظر: "World Bank, "Expanding Women's Access to Financial Services: "، والموقع الشبكي متاح على الرابط التالي: <https://www.worldbank.org/en/results/2013/04/01/banking-on-women-extending-womens-access-to-financial-services>

(57) IFC and Goldman Sachs, IFC & Goldman Sachs 10,000 Women: Investing in Women's Business Growth, (2019), p. 4

(58) International Labour Office, Making Microfinance Work: Managing Product Diversification, (2011), p. 112

(59) EIF, European Small Business, p. vi (انظر الحاشية 29).

(60) يمكن أن تشمل المنتجات الأخرى التي قد تقدمها مؤسسات التمويل الصغرى أوعية الادخار ونظم المعاشات التقاعدية الصغرى وخدمات التأمين الصغرى والقروض الطارئة والتأجير والمنح. و ILO, Making Microfinance Work, p. 112 (انظر الحاشية 58).

(61) WBG, Secured Transactions, Collateral Registries and Movable Asset-Based Financing, (2019), p. 23

(62) Microfinance Information Exchange, Global Outreach & Financial Performance Benchmark Report – 2017–2018, (2019), p. 36

المذكورة تفرق بين الاحتياجات المالية للمنشآت والاحتياجات الشخصية لأصحابها. وتشكل حافطة القروض الإجمالية لتمويل الأسر المعيشية⁽⁶³⁾ فئة منفصلة، ويبلغ حجمها قرابة 29 مليار دولار.⁽⁶⁴⁾ وفي أوروبا، أظهرت أحدث بيانات الدراسات الاستقصائية للأسواق أن إجمالي حافطة قروض المنشآت الصغرى غير المسددة في عام 2017 بلغ 3,1 مليارات يورو وفق البيانات الواردة من 136 مؤسسة من مؤسسات التمويل الصغرى.⁽⁶⁵⁾

31- وقد سبق بيان عدة تحديات تواجهها المنشآت الصغرى التي تسعى إلى الحصول على تمويل ميسور التكلفة عند استكشاف المسائل القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتمويل الصغرى، وهي تشمل: '1' عدم شفافية طريقة تسعير معظم منتجات التمويل الصغرى؛ '2' نطاق وتأثير التدخل الحكومي، ولا سيما في وضع حدود لسعر الفائدة على قروض التمويل الصغرى؛ '3' زيادة استخدام الضمانات الرهنية، مما يؤدي إلى ممارسات تعسفية في التحصيل من جانب بعض مؤسسات التمويل الصغرى؛ '4' الحاجة إلى اتخاذ تدابير لضمان حماية الزبائن، بما في ذلك منع الممارسات اللاأخلاقية، ونشر الثقافة المالية في عموم المجتمع؛ '5' عدم وجود لوائح تنظيمية تحكم الطائفة الواسعة من المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الصغرى.⁽⁶⁶⁾

32- ويضاف إلى ذلك أن الهياكل الصارمة لسداد بعض القروض المقدمة للمنشآت الصغرى يمكن أن تمنع تلك المنشآت من استخدام تلك القروض في استثمارات عالية المخاطرة وطويلة الأجل، وهي الاستثمارات الضرورية لنموها. وعلاوة على ذلك، ورغم أن رقمنة عمليات التمويل الصغرى أثبتت كفاءتها، لم ترقم مؤسسات التمويل الصغرى إلا جزئياً، وكثيراً ما لا تتوفر لدى المنشآت الصغرى الفقيرة وسيلة لسداد المدفوعات رقمياً.⁽⁶⁷⁾ ومثال ذلك أن الدراسات الاستقصائية الوطنية للأسر المعيشية ذات الحيازات الصغيرة، التي أجرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2018) أظهرت أن أسلوب الدفع بالهواتف المحمولة هو أهم أداة مالية رسمية، لكن الأسر المعيشية ذات الحيازات الصغيرة التي تمتلك هواتف ذكية قليلة.⁽⁶⁸⁾

الدعم من الأسرة والأصدقاء

33- بخلاف الائتمان الصغرى، كثيراً ما تعتمد المنشآت الصغرى على الأسر والأصدقاء للحصول على رأس المال الأولي، لا سيما عندما لا يكون الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال خياراً مطروحاً.⁽⁶⁹⁾ واستناداً إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المجموعة المذكورة أعلاه، من الشائع أن تقوم الأسر المعيشية ذات الحيازات الصغيرة بإقراض المال لأفراد الأسرة والأصدقاء والاقتراض منهم.⁽⁷⁰⁾ ووفقاً للبنك الدولي، في دراسة استقصائية عن الأعمال التجارية النسائية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن معظم صاحبات المنشآت التجارية لم تكن لديهن فرص للحصول على ائتمان رسمي، ومولن أعمالهن التجارية أساساً من خلال القروض المقدمة من الأسرة والأصدقاء إلى جانب مدخراتهن الخاصة.⁽⁷¹⁾

(63) يعرف تمويل الأسر المعيشية بأنه قروض تمول مشتريات الأسر المعيشية التي لا تتصل بأعمالها أو أعمال أحد أفرادها.

(64) MIX, Global Outreach, pp. 36 and 38 (انظر الحاشية 62).

(65) EIF, European Small Business, p. 98 (انظر الحاشية 29).

(66) A/CN.9/727، الفقرات 29-52؛ وA/CN.9/780، الفقرة 37.

(67) EIF, European Small Business, p. vi (انظر الحاشية 29).

(68) بحثت هذه الدراسة الاستقصائية الجوانب المالية في حياة الأسرة المعيشية ذات الحيازات الصغيرة في جميع أنحاء أوغندا وبنغلاديش وتانزانيا وكوت ديفوار وموزمبيق ونيجيريا. انظر: Consultative Group to Assist the Poor, Executive Summary – CGAP : National Surveys of Smallholder Households, (2018).

(69) UNESCAP, Small and Medium Enterprises Financing, (2017), p. 3 و Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 67 (انظر الحاشية 14).

(70) CGAP, CGAP National Surveys, p. 15 (انظر الحاشية 68) (انظر الحاشية 68).

(71) WBG, Secured Transactions, p. 23 (انظر الحاشية 61).

34- وكما ورد في الفقرة 22 أعلاه، فإن دعم الأسرة والأصدقاء يشكل أيضا مصدرا غير رسمي للتمويل بالأسمه للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (ولا سيما المنشآت الصغرى في أولى مراحل نموها). والواقع أن الفارق جد ضئيل بين الدعم من هذا القبيل المقدم في شكل قرض وذاك المقدم في شكل أسهم. والملاحظ، فيما يتعلق بالديون، أن شروط القرض تكون شفوية ولا تُكتب في الكثير جدا من الحالات، مما يجعل الاقتراض مشكلة حساسة للمنشآت التجارية الصغرى. فكثيرا ما تقتصر الاتفاقات الشفوية إلى الوضوح فيما يتعلق بأحكام القرض وشروطه وجدول سداده وسبل الانتصاف في حال عدم السداد. كما أن الاقتراض من الأسرة والأصدقاء قلما يوفر مصدرا مضمونا لجميع أنواع الأعمال التجارية، ولا يبدو أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تواجه أي تحديات معينة تختلف عن التحديات التي تواجهها الشركات الكبيرة في هذا الشأن.

4- التمويل الجماعي

35- اكتسب التمويل الجماعي (وهو أسلوب لتببير تمويل خارجي للمنشأة من جمهور كبير من الأفراد يقدم كل منهم قدرا صغيرا من الأموال المطلوبة لتمويلها، بدلا من الاعتماد على مجموعة صغيرة من المستثمرين المتخصصين) شعبية بين المنشآت التجارية (بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) في العديد من البلدان. وهو يشمل أنواعا مختلفة من الأنشطة، التي تُصنف عموما في ثلاث فئات (الأنشطة القائمة على الديون والأنشطة القائمة على الأسهم والأنشطة غير الاستثمارية).⁽⁷²⁾ وقد أخذت إدارة التمويل الجماعي تجري بشكل متزايد مع مرور الوقت من خلال منصات على الإنترنت، وتتيح هذه المنصات في العادة ملء الطلبات في غضون ساعات قليلة ولا يتطلب تقديمها زيارة أي فرع من فروع المصارف الفعلية.⁽⁷³⁾ وشكلت الأنشطة القائمة على الديون في عام 2018 نسبة كبيرة جداً (96,4 في المائة) من أحجام التمويلات الجماعية عبر الإنترنت على الصعيد العالمي.⁽⁷⁴⁾

36- وتشير إحصاءات مركز التجارة الدولية إلى أن حجم التمويل الجماعي قد نما بسرعة (من مليار دولار في عام 2011 إلى 34 مليار دولار في عام 2015)، ولا سيما في آسيا وأفريقيا.⁽⁷⁵⁾ ورغم أن حجم سوق التمويل الجماعي في البلدان النامية من المقدر أن يبلغ ما مجموعه 96 مليار دولار سنويا بحلول عام 2025،⁽⁷⁶⁾ فإن أنشطة التمويل الجماعي القائمة على الديون باستخدام الإنترنت لا تزال تتركز شديدا في عدد قليل من البلدان. وعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهدته سوقها في الصين في عام 2018، فإن هذه السوق ما زالت الأكبر على الإطلاق، حيث تمثل 62,5 في المائة من حجم السوق العالمية، تليها سوق الولايات المتحدة (20,5 في المائة) والمملكة المتحدة (7,5 في المائة).⁽⁷⁷⁾

37- وأسلوب التمويل الجماعي، بحكم تصميمه وقبوله التنظيمية، مناسب للشركات الناشئة التي تتطلب تمويلات صغيرة نسبيا. وقد يكون أقل ملاءمة بالنسبة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تستند إلى

(72) تشمل فئة الأنشطة غير الاستثمارية التمويل الجماعي القائم على المكافأة، حيث يقدم الداعمون التمويل للأفراد أو المشاريع أو الشركات مقابل مكافآت أو منتجات غير نقدية، والتمويل الجماعي القائم على التبرعات، حيث يقدم المانحون التمويل للأفراد أو المشاريع أو الشركات على أساس دوافع خيرية أو مدنية دون توقع عائد نقدي أو مادي؛ انظر الملحوظة 15 في: ITC, SME Competitiveness Outlook 2019, p. 72.

(73) WEF, The Future of FinTech, p. 13 (انظر الحاشية 47).

(74) OECD, Financing SMEs, p. 45 (انظر الحاشية 11).

(75) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019, pp. 72-73 (انظر الحاشية 15).

(76) انظر: Information for Development Program and World Bank, Crowdfunding's Potential for the Developing World, (2013).

(77) يجدر بالذكر أن حصة أسواق بلدان أوروبا القارية ما زالت متواضعة نسبيا، وأنشطتها السوق الفرنسية (0,6 في المائة من حجم السوق العالمية) تليها السوق الإيطالية (0,6 في المائة) فالسوق الهولندية (0,5 في المائة). وتستأثر أمريكا اللاتينية بحصة ضئيلة من الحجم العالمي لأنشطة التمويل البديل باستخدام الإنترنت: بيرو (0,4 في المائة) وشيلي (0,2 في المائة)؛ انظر الحاشية 11 في: OECD, Financing SMEs, p. 47.

ابتكارات معقدة في مجالات تكنولوجية متقدمة وبالغة التطور، بما يتطلب توفر معارف محددة لدى المستثمرين. ومن ناحية ثانية، قد تكون محاولة إقناع الناس بالمشاركة في التمويل الجماعي باهظة للغاية، ولا سيما باستخدام أساليب الاتصال والتواصل الحديثة التي تشمل الدعاية النشطة ووسائل التواصل الاجتماعي.⁽⁷⁸⁾ والواقع أن من بين كل ثلاث حملات لتوفير التمويل الجماعي فشلت حملتان تقريبا في توفير حجم الاستثمار المستهدف وفقا لما أفاد به مركز التجارة الدولية.⁽⁷⁹⁾ ومن ناحية ثالثة، من غير المرجح أن يستخدم المستثمرون المؤسسيون منصات الإنترنت وربما ظلوا يؤثرون عقد اجتماعات شخصية لتبادل المعلومات على نطاق واسع بما يلزم لطمأنتهم على مصير المبالغ الائتمانية الكبيرة التي يقدمونها.⁽⁸⁰⁾

38- وتواجه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان النامية المزيد من العقبات في جمع الأموال من خلال التمويل الجماعي بسبب عدم انتظام خدمات الطاقة الكهربائية والإنترنت. وتمثل الحاجة إلى الدفع عبر الإنترنت تحديا آخر في البلدان التي لا تتوفر بها قطاعات مالية رسمية متطورة. ففي أفريقيا والكاريب، على سبيل المثال، لا يملك جزء كبير من السكان بطاقات ائتمان أو حسابات مصرفية أو منفذا لخدمات التحويل الإلكتروني، مما يجعل المشاركة في منصات الإنترنت أمرا مستحيلا.⁽⁸¹⁾ ويضاف إلى ذلك أن الشواغل المتعلقة بحماية المساهمين من الاحتيال وعدم وجود إطار قانوني وتنظيمي محدد للتمويل الجماعي من العوامل التي لا تساعد على تحسين بيئة الأعمال التجارية من أجل أنشطة التمويل الجماعي.⁽⁸²⁾ ووجود تشريعات تمكينية تحمي المساهمين وتسهل التمويل الجماعي أمر بالغ الأهمية للمنشآت الصغرى والمتوسطة الحجم لكي تجتذب الأموال من خلال أسلوب التمويل الجماعي. وتجدر الإشارة إلى أن عدة أسواق وطنية (مثل جمهورية كوريا والصين) قد انكشفت إلى حد كبير من جراء الشواغل المتعلقة بالسلوكيات المريبة أو الاحتمالية الصريحة وعدم كفاية الضمانات من حيث متطلبات رأس المال والاحتياطات اللازمة لوقاية المستثمرين من الخسارة.⁽⁸³⁾

5- التمويل على أساس الموجودات والتمويل البديل والأدوات الهجينة

39- أتاحت في السنوات الأخيرة مجموعة متزايدة من خيارات التمويل (التمويل القائم على الموجودات والديون البديلة والأدوات الهجينة) للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وإن كان بعضها لا يزال في مرحلة مبكرة من التطور، أو يتعذر الاستفادة منه في شكله الحالي إلا لدى نذر يسير من تلك المنشآت.⁽⁸⁴⁾ ويرجع استخدامها المحدود إلى مجموعة من المعوقات المتصلة بجانب الطلب والعرض سوف تناقشها الفقرات التالية بالتفصيل.

التمويل القائم على الموجودات

40- يشمل نظام التمويل القائم على الموجودات جميع أشكال التمويل التي تستند إلى قيمة موجودات محددة، بدلا من الجدارة الائتمانية للمنشأة أو قدرتها على سداد الديون، ومن تلك الأشكال الإيجار والعمولة

(78) WBG, Crowdfunding in Emerging Markets: Lessons from East African Startups, (2015), p. 3.

(79) ITC, SME Competitiveness Outlook 2019, p. 78 (انظر الحاشية 15).

(80) المرجع نفسه.

(81) WBG, Crowdfunding in Emerging Markets, p. 8 (انظر الحاشية 78).

(82) Information for Development Program and World Bank, Crowdfunding's Potential (انظر الحاشية 76)؛

و"Crowdfunding"، UNDP، ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع الشبكي التالي:

<https://www.sdfinance.undp.org/content/sdfinance/en/home/solutions/template-fiche12.html#mst-4>

(83) في عام 2016، وجدت اللجنة الصينية لتنظيم الخدمات المصرفية أن حوالي 40 في المائة من المنصات الإلكترونية القائمة مستخدمة لأغراض احتيالية، وبدأت السلطات في تشديد اللوائح. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، كان عدد منصات P2P التي ما زالت تعمل هو 427 منصة مقابل 6 000 منصة في عام 2015. وانخفضت أيضا بنسبة 77 في المائة في عام 2018 سوق جمهورية كوريا، وهي سوق أخرى متقدمة نسبيا. انظر الحاشية 11 في: OECD, Financing SMEs, pp. 46-47.

(84) OECD, Enhancing SME access to diversified financing instruments, (2018), pp. 10-11.

وإيصالات المستودعات.⁽⁸⁵⁾ والميزة الرئيسية للتمويل القائم على الموجودات هي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمكنها الحصول على النقد بشكل أسرع وبشروط أكثر مرونة مما يمكن أن تحصل عليه بأساليب الإقراض التقليدي، بغض النظر عن وضع ميزانيتها العمومية وتوقعات التدفقات النقدية في المستقبل.⁽⁸⁶⁾

41- والتأجير هو من الآليات الشائعة لتمويل استخدام وشراء المعدات والسيارات والعقارات في العديد من البلدان. وهو يسمح لمالك العين (المؤجر) بأن يمنح زيوته (المستأجر) الحق في استخدام الشيء لفترة زمنية محددة مقابل سلسلة من المدفوعات.⁽⁸⁷⁾ ويقدر المؤجر قيمة الإيجار بناء على قيمة العين المؤجرة وقدرة المستأجر على توليد تدفقات نقدية كافية من العمليات التجارية لسداد الإيجار بانتظام لا على جدارة المستأجر الائتمانية الإجمالية.⁽⁸⁸⁾ والشراء التأجيري هو شكل خاص من أشكال التأجير مع خيار شراء محدد جيداً للمستأجر.

42- أما العوملة (factoring)، وفق توضيحها في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، فهي شكل من أشكال التمويل بالمستحقات الذي ينطوي على البيع التام للمستحقات أو إحالة المستحقات من جانب المانح بصفته البائع (الذي يُسمى عادة المحيل) إلى العامل (الذي يسمى عادة اسم المحال إليه).⁽⁸⁹⁾ ولا يقيم العامل البيانات المالية أو الموجودات الثابتة القابلة للاستخدام كضمانات رهنية أو التاريخ الائتماني للمانح، بل يركز في المقام الأول على الجدارة الائتمانية لزبائن المانح وصحة الفواتير.⁽⁹⁰⁾ وهناك نوع من العوملة يُعرف بوجه عام باسم "العوملة العكسية"، وفيه يشتري العامل حسابات مستحقة القبض من مجموعة مختارة من عملاء المانح فقط.⁽⁹¹⁾ وعندما يكون لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة المانحة زبائن من الشركات التي تتمتع بقدر أكبر من الجدارة الائتمانية (تكون مسؤولة عن سداد الفواتير)، يصبح بوسع العامل أن يقدم الائتمان بشروط أفضل مما لو كان يقرض مباشرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات المخاطر الأكبر.⁽⁹²⁾ وفي السنوات الأخيرة، استحدثت شركات التكنولوجيا المالية، التي تستخدم التكنولوجيا لدعم المعاملات المالية، برمجيات محاسبية للوملة تتيح استخدام تطبيقات للوملة عبر الإنترنت بشكل آلي والدفع بشكل فوري.⁽⁹³⁾

43- واستناداً إلى دراسة استقصائية للبنك المركزي الأوروبي، أشارت 45 في المائة من المنشآت الأوروبية الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة الاستقصائية بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2019 إلى أن التأجير مصدر تمويل مهم لها، ولم يشر سوى 9 في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى استخدام العوملة.⁽⁹⁴⁾ وفي مناطق أخرى، تقيد البيانات المتاحة بزيادة أنشطة التأجير لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة زيادة كبيرة

(85) أسلوب التمويل بإيصالات المستودعات أقل انتشاراً بالمقارنة بالتأجير والعوملة. وهو يتيح لمنثجي السلع الزراعية أو غيرها من الموجودات (المصدرين) وتجارها العالميين (المستوردين) الحصول على قروض باستخدام إيصالات إيداع موجوداتهم في المستودعات باعتبارها ضمانات رهنية. انظر الوثيقة A/CN.9/1014 للاطلاع على مزيد من المعلومات عن أعمال الأونسيترال بشأن هذا الموضوع.

(86) OECD, New Approaches, para. 69 (انظر الحاشية 20).

(87) International Financial Reporting Standards (IFRS) for Leasing (IAS 17).

(88) OECD, New Approaches, para. 126 (انظر الحاشية 20).

(89) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، المقدمة، الفقرة 31.

(90) هناك عدد من الأنواع المختلفة من ترتيبات العوملة، فقد يدفع العامل (المحال إليه) جزءاً من ثمن شراء المستحقات في وقت الشراء (العوملة الحسمية)، أو قد لا يدفع إلا عند تحصيل المستحقات (العوملة التحصيلية)، أو قد يدفع عند حلول الأجل المتوسط لاستحقاق تحصيل كل المستحقات (العوملة الاستحقاقية). انظر دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، المقدمة، الفقرة 32؛ وانظر أيضاً: OECD, New Approaches, para. 97 (انظر الحاشية 20).

(91) المرجع نفسه، الفقرة 91.

(92) IFC, MSME Finance Gap, p. 45 (انظر الحاشية 10).

(93) WEF, The Future of FinTech, p. 20 (انظر الحاشية 47)؛ وللاطلاع على تعريف "التكنولوجيا المالية"، انظر الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119، الفقرة 55.

(94) ECB, Survey on the Access to Finance, p. 18 (انظر الحاشية 42).

في الاتحاد الروسي وكازاخستان وكولومبيا.⁽⁹⁵⁾ وفي حين أظهرت أحجام معاملات العملة انخفاضاً قوياً في تركيا وكندا، فإن أرقامها تضاعفت تقريباً في جمهورية كوريا.⁽⁹⁶⁾

44- ومن التحديات، التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم عند الحصول على تمويل قائم على الموجودات، حجم التكاليف المتكبدة وتعدد الإجراءات (مثل تقييم الموجودات، ومراجعة الحسابات، والرصد، وتكاليف الإجراءات القانونية التي تدفع مقدماً)، اللذان قد يفوقا إلى حد كبير تكاليف وإجراءات الإقراض التقليدي، مما يقلل من مستويات أرباح المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.⁽⁹⁷⁾ وبالإضافة إلى ذلك، فإن حدود التمويل القائم على الموجودات كثيراً ما تكون أقل من حدود الإقراض التقليدي.⁽⁹⁸⁾ وبشكل أكثر تحديداً، فإن شركات التأجير هي عادة مؤسسات غير إيداعية وقد تكون تكاليف جمع الأموال لديها أعلى منها لدى المؤسسات الإيداعية، لأنها تحتاج إلى الحصول على مصادر للتمويل من أسواق أكثر تقلباً وأعلى تكلفة.⁽⁹⁹⁾ كما أن ضعف البنية التحتية للمعلومات لا يشجع أيضاً على استخدام العملة لأنه يفرض أعباء مفرطة على العاملون لجمع المعلومات وإجراء تقييم لمخاطر الائتمان.⁽¹⁰⁰⁾ وتوجد في بعض الولايات القضائية ممارسات ضريبية تفرض المزيد من القيود التي تحد من إمكانية تطور أسلوب العملة.⁽¹⁰¹⁾

الديون البديلة

45- تختلف الديون البديلة عن الإقراض التقليدي من حيث صورة الممول. وتشمل الديون البديلة أدوات "مباشرة" لجمع الأموال من المستثمرين في سوق رأس المال، مثل سندات الشركات (بما في ذلك الاكتتابات الخاصة)، وأدوات "غير مباشرة"، مثل الديون المورقة والسندات المغطاة.⁽¹⁰²⁾

46- وسندات الشركات هي التزامات بأداء ديون تصدرها المنشآت الخاصة والعامة، بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وعندما تصدر شركة سندات من هذا النوع، تلتزم قانوناً بدفع فائدة على أصل قيمة السند، بصرف النظر عن أدائها هي، وسداد أصل قيمته عند استحقاقه. وقد يكون لدى المصدر خيار إعادة شراء السند قبل تاريخ الاستحقاق.⁽¹⁰³⁾ ويمكن أن تكون سندات الشركات إما مضمونة بموجودات محددة أو غير مضمونة بموجودات، وغالباً ما تحدد وكالات التصنيف الائتماني مستويات النوعية الائتمانية لهذه السندات.⁽¹⁰⁴⁾ وفي معظم الولايات القضائية، يتعين على الشركات (بما فيها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم) التي تعتزم إصدار سندات من هذا النوع أن تقدم نشرة إصدار إلى السلطة المختصة (تصف فيها أوضاعها المالية، وشروط السند، ومخاطر الاستثمار، وكيف تخطط لاستخدام عائدات بيع السندات).

(95) OECD, Financing SMEs, p. 38 (انظر الحاشية 11).

(96) المرجع نفسه، الصفحة 39.

(97) OECD, New Approaches, para. 70 (انظر الحاشية 20).

(98) المرجع نفسه.

(99) المرجع نفسه، الفقرة 140.

(100) المرجع نفسه، الفقرة 105.

(101) يمكن أن تكون العملة أقل جدوى من الإقراض التقليدي إذا لم يكن من الممكن استقطاع قيمة الفائدة على العملة من الدخل الخاضع للضريبة على غرار الفوائد المدفوعة للمصارف. وقد تُفرض ضرائب القيمة المضافة على المعاملة بأكملها بدلاً من فرضها على رسوم الخدمات فقط، وقد تفرض رسوم دمغة على فواتير العملة. انظر المرجع السابق، الفقرة 104.

(102) المرجع نفسه، الفقرة 175.

(103) المرجع نفسه، الفقرة 177.

(104) المرجع نفسه، الفقرتان 181 و182.

47- وتسمح أطر التنظيم الرقابي في بعض البلدان أيضاً بطرح سندات الشركات في إطار عمليات اكتتاب خاص، أي أن تقوم شركة غير مقيمة في أسواق الأوراق المالية (بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم) بعرض سندات على عدد قليل فقط من المستثمرين المختارين. وتخضع عمليات الاكتتاب الخاص لمتطلبات إبلاغ أقل صرامة ولا تحتاج إلى تصنيف ائتماني رسمي. وهذا النوع من التمويل بالغ الأهمية بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الأنواع الأكبر حجماً والأكثر نمواً، التي تواجه عملية تحول كبيرة، مثل تغيير الملكية، أو التوسع في أسواق وأنشطة جديدة، أو عمليات احتياز.⁽¹⁰⁵⁾ وعلى الرغم من أن سوق الاكتتاب الخاصة متطورة في الولايات المتحدة وأوروبا، فإنها لا تزال متخلفة نسبياً في مناطق أخرى من العالم.⁽¹⁰⁶⁾

48- وعلى غرار التحديات التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل بالأسهم العامة (التي نوقشت في الفقرة 17 أعلاه)، قد تكون عملية إصدار سندات الشركات أثقل على تلك المنشآت منها على الشركات الكبيرة بسبب التكاليف الثابتة لاتخاذ تدابير العناية الواجبة، وقد تصل تكاليف إصدار السندات إلى 10 في المائة من قيمة الأسهم الصادرة.⁽¹⁰⁷⁾ وبخلاف التكاليف، تفرض متطلبات الإفصاح والإبلاغ، التي تحددها السلطات المختصة، تحديات أيضاً على العديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقتصر إلى الخبرة والتجربة اللازمة في إعداد نشرات الإصدار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصرامة التي ينطوي عليها الجدول الزمني الثابت للفائدة ولسداد القيمة الأصلية للسند قد تثني بعض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن إصدار سندات الشركات لأن جداول السداد الخاصة بها تتطلب استقراراً نسبياً في نمط التدفقات النقدية.⁽¹⁰⁸⁾

49- ويشير الدين المورق إلى تحمل التزامات بسداد ديون في سياق عمليات توريق (تسديد) القروض، وفيها يقدم المصرف قروضاً لزيائته (بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، ويقوم بحزمها في حافظة يبيعها للمستثمرين في سوق رأس المال من خلال إصدار أوراق مالية باستخدام كيان يُنشأ خصيصاً لهذا الغرض (كيان مخصص الغرض) مدعوم بحافظة القروض.⁽¹⁰⁹⁾ وكما هو موضح في دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، فإن المقصود من التوريق تخفيض حجم المخاطر لأن الكيان المخصص الغرض يُهيكل على نحو يجعل من إيساره احتمالاً بعيداً (بل مستحيلاً من الناحية النظرية)، وذلك بتقييد مقدار الدين الذي يجوز أن يتحمله الكيان والأنشطة التي يجوز له الانخراط فيها.⁽¹¹⁰⁾ وقد يقلل هذا الهيكل إلى حد كبير من المخاطر التي تأخذها المصارف في الاعتبار عموماً عند تحديد سعر الفائدة الذي يجب أن تتقاضاه على القرض.⁽¹¹¹⁾ كما يسمح التوريق للمصارف المصدرة للأوراق المالية بتحرير مساحة في ميزانيتها العمومية، مما يزيد من قدرتها على الإقراض.⁽¹¹²⁾

50- أما السندات المغطاة، فهي سندات مدعومة بتدفقات نقدية من الرهون العقارية أو القروض (مثل القروض المصرفية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، وآلية عملها مماثلة لآلية عمل الديون المورقة فيما عدا أنه لا يجوز نقل ملكية مجموعة الموجودات إلى كيان مخصص الغرض. وعندما تكون السندات المغطاة مضمونة بموجودات المصرف الذي يصدرها (مثل قروض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، فإنها تعتبر أقل خطورة من السندات غير المضمونة، مما يعني ضمناً تخفيض تكلفة التمويل على المصرف المصدر، وفي نهاية المطاف تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للمنشآت الصغرى والصغيرة

(105) OECD, Financing SMEs, pp. 42-43 (انظر الحاشية 11).

(106) المرجع نفسه.

(107) OECD, New Approaches, para. 191 (انظر الحاشية 20).

(108) المرجع نفسه.

(109) المرجع نفسه، الفقرة 215.

(110) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، المقدمة، الفقرة 36.

(111) المرجع نفسه.

(112) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 69 (انظر الحاشية 14).

والمتوسطة. وفي حالة التخلف عن السداد، يكون للمستثمرين حق مزدوج في الرجوع على المصرف المصدر ومجموعة الموجودات التي تغطي السندات. ولهذا السبب، تحظى السندات المغطاة بمعاملة أفضل من الديون المورقة في مجال التنظيم الرقابي وتوفر قدرا أكبر من السيولة في الأسواق.⁽¹¹³⁾

51- وفي حين أن التوريق يمكن أن يكون شكلا للتمويل فعال التكلفة عندما تكون المعاملات كبيرة بما فيه الكفاية، ومُهيكلة بعناية، ومراقبة على النحو الصحيح، فهو يمثل سوقا معقدة تتطلب موارد كبيرة من جانب المستثمرين.⁽¹¹⁴⁾ ولدى مؤسسات الاستثمار الطويل الأجل الحجم اللازم والموارد المطلوبة للاستثمار في الديون المورقة لكنها تواجه تحديات من حيث متطلبات الرقابة التنظيمية وتوافر المعلومات. ولكي يكون توريق العديد من القروض الصغيرة المقدمة للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ناجحا، ينبغي توافر قدر كبير من التنوع.⁽¹¹⁵⁾ وتجدر الإشارة إلى أن السوق الحالية للسندات المغطاة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة سوق جديدة نسبياً وأن استخدام قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كغنة من فئات الموجودات في السندات المغطاة لا يزال أمرا غير مسموح به في بلدان كثيرة بها أسواق نشطة للسندات المغطاة.⁽¹¹⁶⁾ والولايات المتحدة هي أكبر سوق للتوريق، حيث وصل حجمها إلى حوالي تريليون دولار في عام 2019، بما يشمل قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽¹¹⁷⁾ وفي أوروبا، بلغ إجمالي الديون المورقة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادرة في عام 2018 ما يقرب من 29,5 مليار يورو.⁽¹¹⁸⁾

52- وتحتل أدوات التمويل الهجينة موقعا وسطا على سلم المخاطر لدى المستثمرين، حيث تجمع بين سمات كل من التمويل بالديون والتمويل بالأسهم في وسيلة تمويل واحدة. ومن بين الأدوات الهجينة الأكثر شيوعا ما يلي: الديون التابعة والديون القابلة للتحويل.⁽¹¹⁹⁾ ويشير الدين التابع إلى القروض أو السندات التي يوافق فيها الممول على أن تدفع بالكامل مستحقات الدائنين الرئيسيين أو المضمونين قبل أن تدفع إليه أي فوائد عليها أو تسدد له قيمتها الأصلية.⁽¹²⁰⁾ أما الدين القابل للتحويل، فهو أداة دين لها تاريخ استحقاق وشروط سداد مذكورة، وتتضمن خيارا لتحويل الدين إلى أداة مالية أخرى، كأن يحول إلى شكل آخر من أشكال الديون أو المشتقات أو الأسهم.⁽¹²¹⁾

53- وتوفر الأدوات الهجينة شكلا جذابا من التمويل للمنشآت (بما فيها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) التي تحتاج إلى رأس مال. غير أن الأدوات الهجينة عادة ما تستخدم في أسواق خاصة تقتصر المشاركة فيها على المستثمرين المحترفين أو المؤسسيين أو المتطورين.⁽¹²²⁾ ويضاف إلى ذلك أن استخدام الأدوات الهجينة يتطلب أيضا توفر مستوى معين من المهارات المالية لدى أصحاب المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الذين كثيرا ما يفتقرون إلى الدراية بالخيارات المالية القائمة بخلاف الإقراض التقليدي

(113) OECD, New Approaches, para. 222 (انظر الحاشية 20).

(114) UNCITRAL Legislative Guide on Secured Transactions, Introduction, para. 35.

(115) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 70 (انظر الحاشية 14).

(116) OECD, New Approaches, paras. 222 and 230 (انظر الحاشية 20).

(117) Inter-agency Task Force, Financing for Sustainable Development, p. 70 (انظر الحاشية 14).

(118) EIF, European Small Business, pp. 72-73 (انظر الحاشية 29).

(119) OECD, New Approaches, paras. 285 and 286 (انظر الحاشية 20).

(120) المرجع نفسه، الفقرة 287.

(121) المرجع نفسه، الفقرة 294.

(122) المرجع نفسه، الفقرة 308.

ولا يملكون القدرات اللازمة للاستفادة منها.⁽¹²³⁾ وتتمثل السوق التقليدية للأدوات الهجينة في كبريات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات التصنيفات الائتمانية العالية.

6- تمويل سلاسل التوريد

54- تمويل سلاسل التوريد (أو ما يعرف أحيانا بسلاسل الإمدادات) هو شكل من أشكال التمويل التجاري، وهو يشير إلى التقنيات والممارسات، التي تستخدمها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لإدارة رأس المال المستثمر في سلاسل التوريد والحد من المخاطر التي تتعرض لها الأطراف المعنية. وتشير التقديرات الواردة في تقرير منظمة التجارة العالمية (2016) إلى أن نصف طلبات التمويل التجاري المقدمة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الصعيد العالمي تُرفض، مقارنة بنسبة 7 في المائة فقط للشركات متعددة الجنسيات.⁽¹²⁴⁾ ووفقا لبيانات غرفة التجارة الدولية (2018)، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت تمثل أكثر من 80 في المائة من المنشآت التجارية في أفريقيا، لا تمثل في المتوسط سوى 28 في المائة من حوافز التمويل التجاري المصرفية.⁽¹²⁵⁾ وفي الآونة الأخيرة، أشارت دراسة استقصائية أجراها مصرف التنمية الآسيوي (2019) إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتأثر بنسبة 37 في المائة من حجم الطلب على التمويل التجاري، وذلك على أساس المقترحات التي تلقتها المصارف التي شملتها الدراسة في جميع أنحاء العالم (51 في المائة بالنسبة للمصارف في آسيا والمحيط الهادئ)، وكان معدل رفض مقترحات المنشآت الصغيرة والمتوسطة أعلى بكثير من معدل رفض مقترحات المنشآت المتعددة الجنسيات.⁽¹²⁶⁾

55- ويختلف أسلوب تمويل سلاسل التوريد عن منتجات التمويل التجاري التقليدية (مثل خطابات الاعتماد والكفالات المصرفية)، فهو يُستخدم على الأرجح في المعاملات المتصلة بتجارة "الحساب المفتوح" التي تكون فيها بين المشتري والبائع علاقة عمل قائمة.⁽¹²⁷⁾ وتظهر الممارسة العملية أن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة كثيرا ما تكون شركات تصدير قائمة في بلد نام تورد بضائع لمشتريين كبار. ويوفر أسلوب تمويل سلاسل التوريد للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الموردة مجموعة من الخيارات للحصول على تمويل ميسور التكلفة (مثل حسم المستحقات، والعمولة القطعية، وتمويل الموزعين، والتمويل السابق للشحن)،⁽¹²⁸⁾ مما يقلل من الوقت المستغرق في تحصيل المدفوعات، وبالتالي يحسن التدفق النقدي لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الموردة. وتجدر الإشارة إلى أن العمولة العكسية (التي نوقشت في الفقرة 42 أعلاه) هي أيضا عنصر رئيسي من عناصر أسلوب تمويل سلاسل التوريد باعتبارها وسيلة تتيح للمشتريين من ذوي الجدارة

(123) المرجع نفسه، الفقرة 310.

(124) WTO, Trade finance and SMEs: Bridging the gaps in provision, (2016), p. 23.

(125) ICC, 2018 Global Trade – Securing Future Growth, (2018), p. 98.

(126) ADB, ADB Briefs No. 113, 2019 Trade Finance Gaps, Growth, and Jobs Survey, (2019), p. 4.

(127) ICC Academy, "Supply Chain Finance: An Introductory Guide" ، الموقع الشبكي متاح على الرابط التالي:

<https://icc.academy/supply-chain-finance-an-introductory-guide>

(128) يشير مصطلح حسم المستحقات إلى أسلوب للتمويل تحسم فيه الشركات جميع مستحقاتها (الممثلة في فواتير مستحقة الدفع) أو جزءا منها لصالح ممول يقدم لها مبلغا نقدياً دفعة واحدة لغرض معين؛ ويشير مصطلح العمولة القطعية إلى شراء التزامات بتقاضي مستحقات آجلة دون حق الرجوع؛ ويستخدم أسلوب تمويل الموزعين بشكل عام لتمويل موزعي شركة صناعية كبرى من أجل تغطية نفقات احتيازم لمنتجاتها من أجل إعادة بيعها ولسد فجوة السيولة لديهم إلى حين حصولهم على أموالهم بعد بيعها؛ أما التمويل السابق للشحن، المعروف أيضاً باسم تمويل أوامر الشراء، فيقدم عادة مقابل أوامر شراء تستند إلى معاملات تجارية، ولكن يمكن أيضاً تقديمه مقابل طلبات متوقعة أو العقود التجارية التي تستند إليها.

الائتمانية العالية أن يبسروا لمورديهم من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحصول على خيارات تمويلية موثوقة، وذلك بأن يؤكدوا صراحة للعاملين مستحقات تلك المنشآت لديهم والتزاماتهم بسدادها.⁽¹²⁹⁾

56- وعلى الرغم من أن أسلوب تمويل سلاسل التوريد يمكن أن يسهل، من حيث المبدأ، الحصول على الائتمان لكل من الشركات الموردة والموزعة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فإن حصة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من حجم التمويل التجاري ما زالت منخفضة نسبياً في جميع أنحاء العالم.⁽¹³⁰⁾ ووفقاً لبيانات مصرف التنمية الآسيوي (2019)، فإن التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل التجاري تتعلق أساساً بما يلي: '1' عدم وجود ضمانات رهنية إضافية، '2' عدم توافر الشروط المناسبة للحصول على الدعم لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، '3' وجود شغل خطيرة متعلقة بنظام "عرف زبونك"، '4' سوء طريقة تقديم طلبات الائتمان مع عدم تضمينها معلومات كافية، '5' الأرباح المتوقعة من الطلبات لا تستحق عناء معالجتها، '6' وجود قيود تنظيمية على رؤوس الأموال تجعل من معالجة الطلبات عملية غير مربحة.⁽¹³¹⁾ وفي أفريقيا، يُعزى جزئياً انخفاض حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل التجاري إلى ارتفاع مستوى المخاطر المتصورة بشأن ممارسة الأنشطة التجارية المتعلقة بتمويل تلك المنشآت وارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.⁽¹³²⁾

57- وفي الميدان الزراعي، تمثل الزراعة التعاقدية آلية تنسق الإنتاج الزراعي والتجارة وتعمل أيضاً كأداة ائتمان لأنها تشجع تمويل سلاسل التوريد عن طريق تيسير توفير الائتمان للمنتجين والمتعاقدين، وتعود بالنفع على جميع المشاركين (بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة) في السلسلة.⁽¹³³⁾ ومن السمات النموذجية للزراعة التعاقدية أن المقاول المتعاقد مع المنتج يوفر رأس المال اللازم كسلفة تدفع مقدماً مقابل تسليمه للإنتاج آجلاً، الأمر الذي يسمح للمنتج ببدء الإنتاج دون أن تعرقه النفقات المسبقة التي لم يكن يستطيع تحملها لولا تلك السلفة.⁽¹³⁴⁾ وفي بعض الأحيان، يستخدم المقاول أيضاً عقد الإنتاج الزراعي للحصول على ائتمان من أحد المصارف، مثلاً، عن طريق تقديم المستحقات الآجلة بموجب العقد كضمانة رهنية.⁽¹³⁵⁾

58- وفي حين أن الزراعة التعاقدية توفر عدداً من المزايا تتيح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحصول على الائتمان، فإنها تتطوي أيضاً على مخاطر بالنسبة للمنتجين والمقاولين. فإذا كان الإنتاج الموسمي شيئاً أو حدث انخفاض في الأسعار غير متوقع في السوق، فقد لا يتمكن المنتجون من سداد السلف التي يقدمها المقاولون. وقد تنشأ هذه المشاكل أيضاً في حال تضمين العقود شروطاً مجففة يفرضها الطرف الأقوى (أي المقاولون)، مما يبرز المخاطر التي قد تنشأ عن تقلبات السوق واختلال موازين القوى.⁽¹³⁶⁾ ولا ريب أن عجز المنتجين عن سداد السلف الكبيرة يمكن أن يشكل أيضاً عبئاً مالياً على المقاولين.⁽¹³⁷⁾ وفي هذا السياق، يوفر الدليل القانوني بشأن الزراعة التعاقدية، الذي تشارك في إعداده كل من اليونيدروا ومنظمة الأغذية والزراعة

(129) OECD, New Approaches, para. 92 (انظر الحاشية 20).

(130) IFC, MSME Finance Gap, p. 48 (انظر الحاشية 10).

(131) ADB, ADB Briefs No. 113, p. 5, figure 5 (انظر الحاشية 126).

(132) ICC, 2018 Global Trade, p. 98 (انظر الحاشية 125).

(133) UNIDROIT, FAO and IFAD, UNIDROIT/FAO/IFAD Legal Guide on Contract Farming, (2015), para. 26.

(134) ويمكن أن يأخذ رأس المال العامل شكل مدخلات معينة (مثل البذور والشتلات والأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية والحيوانات والمنتجات البيطرية) والخدمات (مثل إعداد الأراضي أو الزراعة أو الحصاد أو النقل). المرجع نفسه.

(135) المرجع نفسه، الفقرة 27.

(136) المرجع نفسه، الفقرة 28.

(137) المرجع نفسه

والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، (UNIDROIT/FAO/IFAD Legal Guide on Contract Farming) أداة جيدة للمنتجين والمقاولين، حيث إنه يقدم نصائح وإرشادات بشأن مراحل هذه العلاقة برمتها، من المفاوضات إلى نهايتها، بما في ذلك الأداء واحتمال الإخلال بالعقد أو إنهائه.⁽¹³⁸⁾ وفي الوقت الحاضر، لا تنطبق آلية التمويل هذه على جميع القطاعات التجارية.

ثانياً - تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

إتمهيدا لدراسة هذا الموضوع، يقدم هذا الفصل ملخصا للمبادرات السياساتية المتخذة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. ويتطرق بعد ذلك إلى تناول مسألة تحسين فرص حصول تلك المنشآت على الائتمان من منظور الإقراض المضمون باستخدام الموجودات المنقولة كضمانات رهنية. ومع التسليم بأهمية التدابير التنظيمية والمؤسسية والعملية، يركز هذا الفصل على التدابير القانونية المعمول بها في سياق الإقراض المضمون باستخدام الموجودات المنقولة كضمانات رهنية.

ألف - المبادرات السياساتية المتخذة من أجل تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان

59- منذ بعض الوقت، يشهد العالم بحوثا تُجرى وجهودا تبذل على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني من أجل تعزيز فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. ولما كان الكثير من أنشطة إقراض تلك المنشآت يتمحور أساسا حول المصارف، فإن نظم الإبلاغ المعنية بالأنشطة الائتمانية (نظم الإبلاغ الائتمانية) وعمليات الرقمنة باستخدام التكنولوجيا المالية تبدو وثيقة الصلة وآخذة في الانتشار. كما يجري وضع مخططات مختلفة لتوفير الكفالات المتعلقة بتقديم القروض المصرفية وما بعد ذلك في مختلف أنحاء العالم. وقد سعت بعض الحكومات إلى تهيئة سبل سريعة ويسيرة للحصول على تمويلات جديدة وتقديم المزيد من ضروب الدعم المالي، التي تتراوح بين توفير كفالات للقروض وتقديم قروض ومنح مباشرة. ويجري تشجيع العديد منها على الانتقال إلى عصر التجارة غير الورقية دون تأخير، وذلك بإزالة العقبات القانونية التي تعترض استخدام الوثائق الإلكترونية، ولا سيما من خلال اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (2017).

60- ولما كان الحصول على الائتمان يتوقف على عدد من العوامل المختلفة، فينبغي النظر في اتباع نهج كلي، حيث إن الإصلاح القانوني ليس سوى جانب واحد من الجوانب اللازمة لتحسين فرص حصول الكيانات الصغرى والمتوسطة الحجم على الائتمان. ويرد أدناه موجز لبعض المبادرات والتدابير السياساتية التي اتخذت في هذا الشأن على مستويات مختلفة من أجل توضيح خلفيات الموضوع. ورغم أن هذا الموجز ليس حصريا بأي حال من الأحوال، فإنه يبين إلى حد ما أن تلك المبادرات والتدابير واسعة الانتشار. كما أنه يبين وجود قدر من القواسم المشتركة بين النهج المستخدمة يسمح، بصرف النظر عن تنوع التحديات والظروف، بتحديد عدة ممارسات فضلى.

1- العمل على الصعيد العالمي

61- شجعت المناصرة الخاصة المعنية بتحقيق الشمول المالي لأغراض التنمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة، في آخر تقرير لها، على استخدام ممارسات تنظيمية جيدة في تقديم خدمات التكنولوجيا المالية (التي يقصد بها الاستفادة من المبتكرات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية) بما يتيح استعادة الجميع منها بطرائق

(138) المرجع نفسه، الصفحات xv-xvii.

آمنة ومسؤولة،⁽¹³⁹⁾ ورأت بخاصة أن التدابير التالية جديرة بأن تؤخذ في الاعتبار: '1' إنشاء مكاتب لتشجيع الابتكار تتعاون مع مقدمي الخدمات المالية الساعين إلى توفير منتجات وخدمات مبتكرة وتقدم لهم إيضاحات بشأن القواعد التنظيمية ذات الصلة؛ '2' توفير ساحات تجريبية تنظيمية في صورة برامج تنظيمية رسمية تتيح للمشاركين في السوق اختبار الخدمات المالية أو النماذج التجارية الجديدة في التعامل مع زبائن فعليين؛ '3' توفير تكنولوجيا تنظيمية تساعد في تحسين مراقبة الأسواق المالية، التي تتجه صوب الرقمنة بخطى سريعة، وفي الإشراف عليها.⁽¹⁴⁰⁾ ويمكن أن تساعد هذه الممارسات على استخدام خدمات التكنولوجيا المالية في توسيع قاعدة المنفعين من فوائد الشمول المالي إلى مدى أبعد بكثير.

62- وبالمثل، ترى مجموعة العشرين⁽¹⁴¹⁾ أن الرقمنة تتيح فرصة غير مسبوقة لتجاوز معوقات الشمول المالي الرسمي المتعلقة بالأهلية ويسر التكاليف، ولا سيما بتحسين سبل التحقق من الهوية ونظم الدفع الرقمية وبيئة المعلومات.⁽¹⁴²⁾ وحتى يتسنى الإدماج المالي للعاملين في مجالات الاقتصاد غير الرسمي، من الأفراد والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، في صلب الاقتصاد الرسمي، وضعت مجموعة العشرين أربع سياسات غير ملزمة تشمل ما يلي: العمل بنظم الهوية الرقمية؛⁽¹⁴³⁾ توفير بنية تحتية لنظم الدفع الرقمية؛ استخدام البيانات البديلة لإعداد التقارير الائتمانية ولحماية مستهلك الخدمات المالية؛⁽¹⁴⁴⁾ محو الأمية المالية وحماية البيانات. وتدعم هذه السياسات تنفيذ المبادئ الرفيعة المستوى لمجموعة العشرين بشأن الشمول المالي الرقمي التي توفر أساساً لوضع خطط عمل قطرية للاستفادة من التكنولوجيات الرقمية في تحقيق الشمول المالي.

63- واعترفت مؤسسة التمويل الدولية، في تقريرها لعام 2017،⁽¹⁴⁵⁾ بالدور الرئيسي للقطاع العام في إصلاح البيئة المؤسسية التي تكتنف فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان، وسلطت الضوء على السياسات الرئيسية الداعمة للسوق التي يمكن أن تنتهجها الحكومات لسد الفجوة المالية في تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتشمل هذه السياسات ما يلي: تحسين المنافسة داخل النظام المالي والسماح لمجموعة متنوعة من المؤسسات المالية بالعمل؛ إنشاء برامج إقراض موجهة ووضع ترتيبات لنقاسم المخاطر؛ وضع نظم متينة للمعلومات الائتمانية وأطر وسجلات للضمانات الرهنية المنقولة ونظم إعسار كفؤة. وقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية مع شقيقها البنك الدولي (وهما جزء من مجموعة البنك الدولي)⁽¹⁴⁶⁾ عدة برامج لدعم الدول

UNSGSA FinTech Working Group and Cambridge Centre for Alternative Finance, Early Lessons on Regulatory (139) Innovations to Enable Inclusive FinTech: Innovation Offices, Regulatory Sandboxes, and RegTech, (2019), p. 9 وتشارك المناصرة الخاصة منذ عام 2009 في العمل على تحقيق الشمول المالي لأغراض التنمية على الصعيدين العالمي والقطري بهدف التقدم صوب تعميم الاستفادة من الخدمات المالية على الجميع بأشكال ميسورة التكلفة وفعالة وآمنة تُستخدم على نحو مسؤول.

(140) المرجع نفسه، الصفحات 19 و26 و33.

(141) لدى مجموعة العشرين فريق فرعي معني بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة يركز على تحسين فرص حصول تلك المنشآت على التمويل في أفقر البلدان، وتحسين فرص حصول المنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وتعزيز فرص المرأة في الحصول على التمويل لإقامة المشاريع التجارية.

Global Partnership for Financial Inclusion, G20 Policy Guide: Digitisation and informality – Harnessing (142) digital financial inclusion for individuals and MSMEs in the informal economy, (2018), p. 9

(143) يقصد بالعمل بنظم الهوية الرقمية استخدام نظم رقمية قانونية لتحديد الهوية. ويمكن لهذه النظم أن توسع من فرص الحصول على الخدمات المالية بتيسير حصول الأفراد على هويات مُثبتة، وتبسيط عمل القطاع المالي، ولا سيما في البلدان النامية.

(144) لا يوجد تعريف وحيد لمصطلح "البيانات البديلة". وإن كانت معظم التعاريف تؤكد أن هذه البيانات هي "بديل" للطرائق التقليدية (مثل السجلات التاريخية الموثقة للأنشطة الائتمانية) ويمكن توليد تلك البيانات بالتوسع في استخدام الأدوات الرقمية.

(145) IFC, MSME Finance Gap (انظر الحاشية 10 أعلاه).

(146) تقدم مجموعة البنك الدولي الدعم لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأشكال مختلفة، مثل الدعم التنفيذي لتطوير خطط الكفالات الائتمانية، وتحسين البنية التحتية الائتمانية (نظم الإبلاغ الائتمانية، والمعاملات المضمونة، وسجلات الضمانات الرهنية، ونظم الإعسار)، واستحداث نظم مبتكرة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التي تحتاج إلى المساعدة لتنفيذ تلك السياسات وإدخال ابتكارات في نظم تمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتهدف مجموعة البنك الدولي إلى تعميم فرص الحصول على التمويل بشكل شامل بحلول عام 2020 بحيث يتمكن مليار شخص من أصحاب الحسابات من استخدام الخدمات المالية لبدء أعمال تجارية وتوسيع نطاق أعمالهم التجارية القائمة.⁽¹⁴⁷⁾

2- العمل على الصعيد الإقليمي

64- كانت مكاتب الائتمان وسجلات الضمانات الرهنية والكفالات الائتمانية المتعلقة بالقروض المصرفية المقدمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة محورا أيضا لتوصيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (لجنة آسيا والمحيط الهادئ) الزامية إلى مساعدة الحكومات على تهيئة بيئة مواتية لحصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان بشكل أفضل. كما تؤيد اللجنة المذكورة تنوع طرائق التمويل بما يتجاوز الإقراض المصرفي التقليدي كبدل يتيح توسيع نطاق استعادة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من الخدمات المالية.⁽¹⁴⁸⁾ وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة على وضع أطر سياساتية وتنظيمية كلية للمؤسسات المالية غير المصرفية، وهي أطر تقدر إليها العديد من بلدان المنطقة. وسوف يوفر العمل بهذه الأطر أساسا لبيئة تنافسية سليمة بين المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، ومن شأن الأسواق المتنوعة ماليا التي سوف تنتج عن ذلك أن تحسن فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية.

65- وفي سياق بحث أجراه صندوق النقد الدولي عن الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، شجع الصندوق على وضع أطر سياساتية وتنظيمية محددة من أجل تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة الاعتماد على أسواق رأس المال والتكنولوجيات الجديدة. ومن بين جملة ما أوصى به الصندوق توفير حوافز كافية لتمويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ وإتاحة المعلومات الائتمانية وتوفير أطر قانونية قوية (فيما يتصل مثلا بحقوق الملكية وإنفاذ العقود والضمانات الرهنية والإعسار).⁽¹⁴⁹⁾ وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يوجد طلب على المنتجات الإسلامية، اقترحت مؤسسة التمويل الدولية إطارا لاستراتيجية مصرفية إسلامية خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تكييف المنتجات المصرفية الإسلامية مع احتياجات الشركات الصغيرة. ومن بين ما يوصى به هذا الإطار استخدام الخدمات المصرفية المقدمة من خلال الهوافت المحمولة للحد من التكاليف والمراسلين المصرفيين بهدف ضمان إتمام حلقات الربط بين الخدمات المصرفية حتى نهايتها. واقترح أيضا أن تبسط المصارف الإسلامية إجراءات تنفيذ المعاملات لديها لتسهيل تنفيذ المعاملات على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁵⁰⁾ كما ينبغي للحكومات والسلطات التنظيمية أن تحفز على إقراض قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتزويده بالخدمات المصرفية الأخرى إلى جانب تدعيم البيئة القانونية القائمة من أجل صون موجودات تلك المنشآت لدى المصارف الإسلامية.

66- وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، نفذت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي (لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي) في السنوات الأخيرة مشروعا من أجل تحديد مجموعة واسعة من الأدوات المالية تمكن المصارف الائتمانية من تعزيز الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطوير

(147) "UFA2020 Overview: Universal Financial Access by 2020", World Bank، الموقع الشبكي متاح على الرابط التالي: <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/achieving-universal-financial-access-by-2020>

(148) UNESCAP, Small and Medium Enterprises Financing, pp. 8-9 and 16 (انظر الحاشية 69 أعلاه).

(149) IMF, Financial Inclusion, p.vi (انظر الحاشية 17 أعلاه).

(150) IFC, Islamic Banking Opportunities Across Small and Medium Enterprises in MENA, (2017), pp. 7, 46 and 51

تلك الأدوات.⁽¹⁵¹⁾ وترى لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن للمصارف الإنمائية دوراً توديه في تشجيع الابتكار في العمليات المالية لأنها تستطيع بشكل أفضل تقييم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على السداد، وتساعد على الحد من التباين في المعلومات، وتيسر أعمال الرصد.⁽¹⁵²⁾ وبالإضافة إلى ذلك، هناك بُعد مؤسسي يجب مراعاته بالنظر إلى أن المصارف الإنمائية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي لديها نماذج مختلفة وأن نشاطها قابل للتنسيق على المستوى الوطني والتكامل مع المصارف الخاصة، ويمكن تحقيق كل ذلك في سياق أطر تنظيمية تحذب الابتكار. وفي الأونة الأخيرة، أوصت دراسة نشرت تحت رعاية لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي بمعالجة مسألة إصلاح نظام الإقراض باستخدام الضمانات الرهنية ووضع مخططات سليمة للكفالات الائتمانية في منطقة الكاريبي دون الإقليمية.⁽¹⁵³⁾

3- العمل على الصعيد الوطني

67- وضعت عدة بلدان في السنوات الأخيرة استراتيجيات قانونية وتنظيمية لتعزيز فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وهي تنطوي على مستويات مختلفة من الإجراءات وأنواع متنوعة من المبادرات لا تهدف كلها فحسب إلى خفض تكلفة الائتمان، بل كذلك ترمي إلى تيسير الحصول عليه بأشكال أخرى. وتقدم الفقرات التالية بعض الأمثلة القليلة عليها.

68- استهلت بنغلاديش أول سياسة شاملة لها بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2019 من خلال بذل سلسلة من الجهود المتضافرة على المستويات الإدارية العليا وتعزيز قدرة الأجهزة التنظيمية ووضع توصيات رئيسية من منظور جنساني أكثر وضوحاً. وهناك ثلاثة عوامل مطلوبة في تلك السياسة من أجل تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهي انتهاج سياسات داعمة وتوفير بيئة مواتية، وإقامة مؤسسات مستدامة وفعالة، وتوفير الفرصة للمعوزين والمحرومين للاستفادة من الخدمات المالية وغيرها من الخدمات المتصلة بإقامة المشاريع التجارية.⁽¹⁵⁴⁾ وستشمل الأدوات الاستراتيجية التي ستستخدم ما يلي: زيادة مقدار التدفقات الائتمانية الموجهة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ إقامة مصرف معني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلد؛ تعزيز خطة إعادة التمويل الحالية لتقديم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة مخفض؛ ضمان سهولة حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الائتمان وتخفيض سعر الفائدة لها من خلال تعزيز برنامج التمويل الائتماني بالجملة وإنشاء صندوق الكفالات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

69- وقد أنشأت الصين صناديق لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة منذ أن بدأ نفاذ قانونها المتعلق بتعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2003. وبالإضافة إلى الصناديق الخاصة لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تدعم الكفالات التمويلية، أنشئ صندوق وطني للكفالات التمويلية برأس مال مسجل يبلغ حوالي 9 مليارات دولار في عام 2018 لدعم النظام الوطني للكفالات التمويلية، الذي ينهض بدور رئيسي في تيسير تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.⁽¹⁵⁵⁾ ولما كانت الحكومة الصينية تشجع المؤسسات المالية على توسيع

(151) ركز مشروع لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي على تعزيز الشمول المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على تجارب كل من الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبيرو وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك في هذا الشأن بهدف تحديد أفضل الممارسات التي تسمح بصوغ توصيات بانتهاج سياسات عامة تعزز دور المصارف الإنمائية.

(152) UNECLAC, "Background", <https://www.cepal.org/en/inclusion-financiera-pymes/background>

(153) UNECLAC, A preliminary review of policy responses to enhance SME access to trade financing in the Caribbean, (2020), p. 35

(154) Ministry of Industries of the People's Republic of Bangladesh, SME Policy 2019, p. 5

(155) OECD, Financing SMEs, p. 168 (انظر الحاشية 11 أعلاه).

نطاق الخدمات الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستخدام التكنولوجيات الجديدة لايتكار خدمات مالية مناسبة لتلك المنشآت، فقد بلغ حجم القروض المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجمله ما يقدر بأكثر من 4,3 مليارات دولار، ويجرى التوسع أيضا في تطبيق التكنولوجيا المالية.⁽¹⁵⁶⁾

70- وقد أنشأت الهند في عام 2005 الوكالة الهندية لتقييم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ("سميرا")، وهي الأولى من نوعها في العالم، من أجل توفير تصنيفات شاملة يمكن للمؤسسات المالية أن تستعين بها في تقييم الائتمان، وأتمت منذ ذلك الحين أكثر من 50 ألف تصنيف لمنشآت صغيرة ومتوسطة.⁽¹⁵⁷⁾ وأطلقت وكالة "سميرا" مؤخرا منصة للتكنولوجيا المالية تيسر تدفق الائتمان إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير معلومات عن تلك المنشآت. وفي عام 2017، أطلق المصرف الهندي لتنمية الصناعات الصغيرة، وهو مؤسسة مالية معنية بتطوير وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، منصة خدمات رقمية للوساطة والتوفيق بين المقرضين، وبناء على الدروس المستفادة منها، أقام المصرف في عام 2018 منصة لخدمات الإقراض عن بعد. وقد وفرت منصة الإقراض عن بعد 130 ألف قرض بقيمة مليار دولار، وقللت الوقت المطلوب للرد على الطلبات وخفضت من تكلفه الائتمان وعززت الاستفادة من حلول التكنولوجيا المالية وأدوات تحليل البيانات.⁽¹⁵⁹⁾

71- وفي عام 2016، عرضت المملكة العربية السعودية رؤيتها لعام 2030. وحتى يتسنى رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35 في المائة، تسعى المملكة إلى توفير لوائح تنظيمية مشجعة للأعمال التجارية وتيسير الحصول على التمويل، كما تهدف إلى أن تجعل مؤسساتها المالية تخصص ما قد يصل إلى 20 في المائة من الحجم العام لتمويلاتها إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحلول عام 2030. وهناك على وجه التحديد برنامج واحد ملتزم بأن يزيد بحلول عام 2020 حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف إلى خمسة في المائة وحصة المعاملات غير النقدية إلى 28 في المائة. وقد أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لمراجعة القوانين واللوائح وتيسير الحصول على التمويل.

باء - تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال الإقراض المضمون

لنناقش هذا القسم تنفيذ المعاملات المضمونة باستخدام الموجودات المنقولة كضمانات رهنية، وكيف يمكن لهذا أن يحسن فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. وهو يتناول بالتفصيل المسائل التالية: '1' أنواع الموجودات المنقولة التي يمكن استخدامها كضمانات رهنية؛ '2' سمات سجلات الحقوق الضمانية التي تيسر تنفيذ المعاملات باستخدام الموجودات المنقولة كضمانات رهنية؛ '3' المسائل الخاصة بالمنشآت التجارية الصغرى، مع الاستفادة، حسب الاقتضاء، من الأحكام ذات الصلة من قانون الأوتسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة،⁽¹⁶⁰⁾ والإرشادات الواردة في النصوص المرافقة له.

1- استخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية

(أ) أنواع الموجودات

72- قلما تمتلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في كثير من الأحيان أية أراض أو غيرها من أنواع الممتلكات العقارية. ويعني هذا أن الموجودات المنقولة هي الأنواع الرئيسية من الموجودات التي يمكن لهذه

⁽¹⁵⁶⁾ Mintai Institute of Finance and Banking, China MSME Finance Report 2018 (Compact Edition), (2018), p. 9.

⁽¹⁵⁷⁾ IFC, SME Finance Policy Guide, (2011), p. 35.

⁽¹⁵⁸⁾ Acuité Ratings & Research, "WHO WE ARE", website, available at <https://www.acuite.in/who-we-are.htm>.

⁽¹⁵⁹⁾ World Bank, Implementation Completion and Results Report No ICR00004943, (2019), pp. 17-18.

⁽¹⁶⁰⁾ قرار الجمعية العامة 136/71.

المنشآت أن تقدمها كضمانة رهنية. ولا تسمح بعض النظم القانونية التقليدية للمنشآت التجارية بأن تمنح حقا ضمانيا في الموجودات المنقولة إلا بقدر محدود أو في إطار قيود صارمة. وحتى عندما يسمح النظام القانوني باستخدام الموجودات المنقولة كضمانة رهنية، فإن القواعد المنطبقة كثيرا ما تكون معقدة أو غير واضحة.

73- ولذلك، فإن وجود إطار قانوني يجعل من الممكن واليسير استخدام الموجودات المنقولة كضمانات رهنية أمر يساعد إلى حد بعيد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في هذا الشأن. ومن المرجح أن يخفض هذا تكلفة الائتمان ويتيح لتلك المنشآت الحصول على الائتمان لفترات زمنية أطول. ويساعد الائتمان المتاح ببسر وبتكلفة معقولة على نمو وازدهار المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وبهذا المعنى، يوفر القانون النموذجي أساسا سليما لإجراء إصلاحات تتيح وضع إطار قانوني للمعاملات المضمونة يشمل جميع أنواع الموجودات المنقولة.

74- وينبغي، كما ورد من قبل، أن يكون من السهل على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أن تمنح حقا ضمانيا في موجوداتها المنقولة. فأحكام القانون النموذجي تجعل من اليسير منح الحقوق الضمانية؛ ولا يحتاج أطراف المعاملة إلا إلى إبرام اتفاق ضماني يفي ببعض المتطلبات المحدودة. والأهم من ذلك أن القانون النموذجي يسمح لأي شخص بأن يمنح حقا ضمانيا في أي موجودات دون الاضطرار إلى نقل حيازتها إلى الدائن المضمون.

75- وينبغي أن يكون الإطار القانوني المنظم للمعاملات المضمونة شاملا أيضا. وينبغي أن يكون بمقدور المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (عندما تتصرف باعتبارها "مانحا") أن تمنح حقا ضمانيا في أي نوع من أنواع الموجودات المنقولة تقريبا، بما في ذلك المخزونات والمعدات والمستحقات والحسابات المصرفية والممتلكات الفكرية؛ وما قد تمتلكه من موجودات في المستقبل؛ وجميع موجوداتها المنقولة، الحاضرة والأجلة على حد سواء. ومن أجل تبسيط إنشاء حق ضماني في جميع موجودات المنشأة من ذلك النوع، حيثما كان الممول يمول سير أعمالها الجارية، ينبغي السماح بإبرام اتفاق ضماني مؤلف من مستند واحد وإبرام اتفاقات ضمانية تشمل جميع الموجودات.⁽¹⁶¹⁾

76- وقد لا تكون لدى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة موجودات "جارية" وقد تحتاج إلى الاعتماد على موجودات ستكتسبها في مرحلة لاحقة (مثل المستحقات الأجلة) أو سوف تحصل عليها باستخدام التمويل المقدم. ولذلك، فإن أحكام القانون النموذجي المتعلقة بالموجودات الأجلة (أي الموجودات التي يتوقع المانح أن يكتسب فيها حقوقا أو تكون له صلاحية رهنها في المستقبل) بالغة الأهمية لتلك المنشآت. وفيما يتعلق بالموجودات الأجلة، تجدر الإشارة إلى أن الحق الضماني يُنشأ فيها متى حصل المانح عليه أو حصل على صلاحية رهنها.⁽¹⁶²⁾ غير أن إنشاء حق ضماني في الموجودات المنقولة الأجلة ينبغي ألا يتجاوز القيود القانونية المفروضة على إنشاء الحق الضماني أو إنفاذه في أنواع معينة من الموجودات المنقولة (مثل استحقاقات العاملين بوجه عام أو في حدود مبلغ معين)، وهي قيود ينبغي أن يحددها القانون بطريقة واضحة ومحددة.⁽¹⁶³⁾

77- ومن الناحية العملية، قد تتفق المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع الممولين على رهن الموجودات جزئيا فحسب (بما لا يتجاوز مثلا نسبة 50 في المائة من حصة ملكيتها غير المجزأة) أو أن تكون الموجودات مرهونة في حدود مبلغ معين (لا يتجاوز مثلا قيمتها وقت منح الحق الضماني فيها).⁽¹⁶⁴⁾ ولكن يفترض، في حال عدم وجود هذا الاتفاق، أن الحق الضماني يشمل كامل الموجودات المرهونة وكامل حقوق المنشأة كمانحة للحق الضماني في الموجودات وكامل قيمة الموجودات في الوقت الذي يصبح فيه إنفاذ الحق الضماني ضروريا.⁽¹⁶⁵⁾

(161) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، الفصل الثاني، الفقرة 63.

(162) المرجع نفسه، الفصل الثاني، الفقرة 55.

(163) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة: دليل الاشتراع، الفقرة 93.

(164) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، الفصل الثاني، الفقرة 50.

(165) المرجع نفسه.

(ب) سجلات الحقوق الضمانية

78- لا يشترط القانون النموذجي حياة الدائن المضمون للموجودات من أجل الحصول على حق ضماني فيها. ويمكن للدائن المضمون، بدلا من ذلك، أن يكتفي بتسجيل إشعار في السجل لجعل حقه الضماني نافذا تجاه الأطراف الثالثة، ووجود نظام للتسجيل يبسر هذه المعاملات غير الحيازية. ويتحقق هذا في العديد من الولايات القضائية من خلال إنشاء سجل عام للحقوق الضمانية. وينبغي أن تكون عملية التسجيل، التي يقوم بها الدائن المضمون عادة، غير مكلفة لأن أي تكاليف ذات صلة يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تكلفة التمويل.

79- ويمكن، بموجب المادة 18 من القانون النموذجي، جعل الحق الضماني في الموجودات المرهونة نافذا تجاه الأطراف الثالثة بتسجيل إشعار بشأن الحق الضماني في سجل الحقوق الضمانية.⁽¹⁶⁶⁾ وكقاعدة عامة، بناء على المادة 29 من القانون النموذجي، يشكل وقت التسجيل أساس تحديد ترتيب الأولوية بين الحق الضماني وحق أي مطالب منافس.⁽¹⁶⁷⁾ وتوفر هذه الآلية للدائنين اليقين بشأن حقوقهم في المعاملات المضمونة، مما يجعلهم أكثر استعداداً لإقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

80- وفيما يتعلق بسمات سجل الحقوق الضمانية، تجدر الإشارة إلى عدد من السمات التي من شأنها تيسير المعاملات المضمونة وتيسير حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان. أولاً، ينبغي أن تكون المبادئ التوجيهية القانونية والتشغيلية التي تنظم خدمات السجلات، بما في ذلك إجراءات التسجيل والبحث، بسيطة وواضحة ويقينية من منظور كل من يمكن أن يستعمل السجل.⁽¹⁶⁸⁾ وثانياً، ينبغي أن يُراعى في تصميم خدمات التسجيل، بما في ذلك إجراءات التسجيل والبحث، أن تكون سريعة وميسورة التكلفة بقدر المستطاع مع ضمان أمن المعلومات المحفوظة في قيود السجل وإمكانية البحث فيها أيضاً.⁽¹⁶⁹⁾ ثالثاً، ينبغي اعتماد نظام لتسجيل الإشعارات (بدلاً من نظام لتسجيل المستندات) لا يشترط تسجيل الوثائق الأساسية أو حتى تقديمها إلى موظفي السجل من أجل فحصها،⁽¹⁷⁰⁾ مما يخفف تكاليف المعاملات على الأطراف التي تريد التسجيل لأنها لن تحتاج إلى تقديم أدلة على اتفاقاتها الضمانية غير المسجلة من أجل أن تسجل إشعاراتها بها.⁽¹⁷¹⁾

81- وينبغي، بشكل أكثر تحديداً، أن يكون سجل الحقوق الضمانية سجلاً إلكترونياً يسمح بتخزين المعلومات الواردة في الإشعارات المسجلة في شكل إلكتروني في قاعدة بيانات واحدة، وذلك لضمان أن يكون سجل السجل مركزياً وموحداً.⁽¹⁷²⁾ وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الوصول إلى خدمات السجل أيضاً إلكترونياً بما يسمح للمستخدمين بتقديم الإشعارات وطلبات البحث مباشرة عبر الإنترنت أو عن طريق نظم شبكية.⁽¹⁷³⁾ ومن الفوائد المهمة في هذا الشأن أن الاستعمال الإلكتروني لخدمات السجل يساعد على تلافي احتمالات خطأ موظفي السجل في إدخال المعلومات في قيود السجل، ويبسر حصول المستعملين على خدمات السجل بصورة أسرع وأكثر كفاءة، ويقلل كثيراً من تكاليف تشغيل السجل، مما يؤدي إلى انخفاض رسوم استعماله.⁽¹⁷⁴⁾

(166) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة: دليل الاشتراع، الفقرة 143.

(167) المرجع نفسه.

(168) دليل الأونسيترال المتعلق بإنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية، الفقرة 10.

(169) المرجع نفسه.

(170) المرجع نفسه، الفقرة 57.

(171) المرجع نفسه، الفقرة 59.

(172) قانون الأونسيترال النموذجي بشأن المعاملات المضمونة: دليل الاشتراع، الفقرة 145.

(173) المرجع نفسه، الفقرة 146.

(174) المرجع نفسه.

(ج) مسائل خاصة بالمنشآت الصغرى

82- على الرغم من المزايا الواضحة التي يمكن أن تتاح للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من وجود إطار قانوني يستند إلى القانون النموذجي، فهذا في حد ذاته قد لا يزيل جميع العقبات التي قد تواجهها هذه المنشآت في الحصول على الائتمان، ولا سيما العقبات التي تواجهها المنشآت الصغرى الموضحة فيما يلي.

عدم وجود ضمانات رهنية

83- تواجه المنشآت الصغرى عقبات في الحصول على التمويل حيث إن المصارف وغيرها من المؤسسات المالية عادة ما تتردد في تقديم الائتمان إليها بدون ضمانات رهنية، حتى ولو كان ذلك بأسعار فائدة مرتفعة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع تكاليف الحصول على معلومات كافية عن درجة النوعية الائتمانية الحقيقية للمنشآت الصغرى وتقييمها. والعديد من تلك المنشآت لا يملك الكم اللازم ولا الأنواع المطلوبة من الموجودات التي يمكن أن تُستخدم كضمانات رهنية. وكثيراً ما لا تُقبل السلع الاستهلاكية كضمانات رهنية فعالة لأن قيمتها تكون عادة منخفضة وتتراجع بسرعة أكبر من اللازم.

84- وعلى عكس المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، قد يقبل بعض مقدمي خدمات الإقراض الصغرى (مقدمي القروض المتناهية الصغر) المجوهرات والأدوات الإنتاجية من المنشآت التجارية كضمانات رهنية، بل قد يقبلون حتى بالأثاث والأجهزة المنزلية في هذا الشأن.⁽¹⁷⁵⁾ ومن منظور مقدمي خدمات الإقراض الصغرى، فإن دور هذه الأشكال من الضمانات الرهنية غير التقليدية في المقام الأول هو التدليل على عزم صاحب المنشأة الصغرى على السداد لا توفير مصدر ثان للسداد.⁽¹⁷⁶⁾

85- ومتطلبات الضمانات الرهنية عالية جداً في جميع أنحاء العالم بالنسبة للمقترضين (بما في ذلك المنشآت الصغرى). وفي آسيا والمحيط الهادئ، تشترط اللوائح المالية في العديد من البلدان النامية أن لا تقل نسبة الضمانات الرهنية عن 125 في المائة من قيمة القرض.⁽¹⁷⁷⁾ وقد تكون تلك المتطلبات أعلى من ذلك في بلدان أخرى، ويمكن أن تبلغ 250 في المائة من قيمة القرض.⁽¹⁷⁸⁾ وقد أشارت دراسة استقصائية أجراها مصرف التنمية الآسيوي (2019) إلى أن عدم وجود ضمانات رهنية هو التحدي الأكبر الذي تواجهه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل التجاري.⁽¹⁷⁹⁾ ومقارنة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فإن من المرجح أن يكون لدى المنشآت الصغرى موجودات أقل يمكن أن تصلح ضمانات رهنية.

86- وفي حين أن ارتفاع سقف متطلبات الضمانات الرهنية وعدم توافر الضمانات الرهنية يحدان من إمكانية حصول المنشآت الصغرى على الائتمان، فإن هذه المشكلة في بعض الولايات القضائية تمس بشدة النساء اللاتي ينظمن مشاريع لأن الموجودات والممتلكات كثيراً ما تكون ملكاً لأزواجهن أو مسجلة بأسمائهم. ففي بعض الدول، على سبيل المثال، تحد حقوق الميراث غير المتساوية والقيود المفروضة على العمل من إمكانية حصول المرأة على الضمانات الرهنية.⁽¹⁸⁰⁾ ومعدلات تنظيم المشاريع التجارية النسائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي الأدنى على مستوى العالم، ويرجع ذلك جزئياً إلى حقوق المرأة المحدودة في استخدام

(175) ILO, Making Microfinance Work, p. 120 (انظر الحاشية 58).

(176) المرجع نفسه.

(177) ADB, Thematic Evaluation: ADB Support for SMEs, (2017), p. 3, footnote 12

(178) IMF, Financial Inclusion, p. 16 (انظر الحاشية 17).

(179) ADB, ADB Briefs No. 113, p.5, figure 5 (انظر الحاشية 126).

(180) ITC, Unlocking Markets for Women to Trade, (2015), p. 22

رأس المال الأسري كضمان رهني والصعوبات التي تعترضها في الحصول على الائتمان.⁽¹⁸¹⁾ وفي بعض دول تلك المنطقة، لا يحق للمرأة إدارة الممتلكات الزوجية، بما في ذلك الممتلكات التي دخلت بها عند زواجها والممتلكات التي حصلت عليها أثناء زواجها.⁽¹⁸²⁾

تقييم الموجودات

87- يتطلب الإقراض القائم على الموجودات المنقولة تقييم الموجودات المستخدمة، وقواعد هذا التقييم معقدة جداً بوجه عام. وهناك الكثير من الطرائق المستخدمة في الواقع لتحديد قيمة الموجودات المراد رهنها، وكثيراً ما تختلف الطريقة المختارة تبعاً لنوع الموجودات المحدد. فإذا كانت الموجودات مستحقات مثلاً، فإن قيمتها تحدد عادةً بناءً على المبلغ الذي يتوقع الدائن المضمون تحصيله من المدينين بها.⁽¹⁸³⁾ وإذا كانت الموجودات مخزونات من المرجح أن يتم التصرف فيه، فإن قيمتها تحسب عادةً على أساس الأسعار السائدة في السوق الثانوية ذات الصلة.⁽¹⁸⁴⁾ غير أن الممول قد لا يكون قادراً على استرداد القيمة السوقية الحالية لأن القيمة القابلة للتسييل قد تتأثر بتدهور أحوال السوق، وفي حالة المبيعات العاجلة، كثيراً ما يتوقع المشترون الحصول على الشيء بسعر أقل بكثير من قيمته الفعلية.⁽¹⁸⁵⁾

88- وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يكون الممول بحاجة إلى الاستعانة بخبرات فنية محددة لكي يتسنى تقييم الموجودات المراد رهنها على نحو يعول عليه. فقيمة بعض الموجودات - مثل المعدات الصناعية وأدوات الإنتاج والمحاصيل والمنتجات الزراعية - قد لا تتأثر فحسب بحالة الشيء بل أيضاً بأحوال السوق واتجاهاته.⁽¹⁸⁶⁾ ومثال ذلك أن المعدات قد تكون مثلاً في حالة جيدة من حيث الصلاحية للتشغيل، غير أن العائد من إعادة بيعها قليل لأن هناك طرازاً منها أكثر كفاءة متاحاً في السوق أو لأن الاتجاهات السائدة في السوق تميل إلى استخدام تصميم جديد.⁽¹⁸⁷⁾ وقد تشكل عوامل خارجية أخرى (مثل الأحوال الجوية والكوارث الطبيعية) مخاطر على المحاصيل والمنتجات الزراعية.⁽¹⁸⁸⁾

89- وعملية تقييم الموجودات هي أكثر صعوبة بالنسبة للممولين، الذين يقرضون المنشآت الصغرى، لأن بعض أساليب التقييم قد تكون باهظة التكلفة مقارنة بقيمة الموجودات. ويبدو أن ترك مسألة تقييم الموجودات المراد رهنها للممولين (بدلاً من المثلثين المستقلين) هو آلية أكثر كفاءة وأقل تكلفة.⁽¹⁸⁹⁾ وكما لوحظ في دليل الأونسيترال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، قد يكون من الصعب جداً أيضاً تحديد قيمة الموجودات إذا كانت من نوع غير متداول تجارياً بانتظام في السوق المعنية.⁽¹⁹⁰⁾

(181) المرجع نفسه.

(182) WBG, Secured Transactions, p. 22 (انظر الحاشية 61).

(183) دليل الأونسيترال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، الفقرة 121.

(184) المرجع نفسه.

(185) المرجع نفسه، الفقرة 122.

(186) WBG, Secured Transactions, p. 104 (انظر الحاشية 61).

(187) المرجع نفسه.

(188) المرجع نفسه.

(189) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، الفصل الثامن، الفقرة 70.

(190) دليل الأونسيترال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، الفقرة 123.

المغالاة في طلب الضمانات الرهنية

90- قد لا تكون لدى الممولين أدوات ميسورة التكلفة وفعالة لتقييم المخاطر. كما أن المنشآت الصغرى، كما ورد من قبل، كثيراً ما تقتصر إلى سجل ائتماني وسجل للمعاملات. وقد يؤدي ذلك بالمولين إلى المطالبة بضمانات رهنية تتجاوز قيمتها بكثير مبلغ القرض (يشار إلى هذا الوضع في كثير من الأحيان باسم "المغالاة في طلب الضمانات الرهنية"). وفي ضوء ما تتطلبه عمليات التقييم من تكاليف وما يكتنفها من صعوبات، يكتفي الممول أحياناً بمطالبة المنشأة الصغرى بأن تمنحه حقاً ضماناً في جميع موجوداتها. ورغم أنه لا يستطيع مطالبتها بأكثر من قيمة القرض مضافاً إليه الفوائد والنفقات (وربما التعويض عن الأضرار الناجمة عن التخلف عن السداد)، فإن المغالاة في طلب الضمانات الرهنية قد تسبب للمنشأة الصغرى مشاكل. فهذه المغالاة في طلب الضمانات الرهنية تجعل من الصعب، بل من المستحيل على المنشأة الصغرى الحصول على ائتمان مضمون من ممول آخر تمنحه حقاً ضماناً من المرتبة الثانية في نفس الموجودات المرهونة.⁽¹⁹¹⁾ وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لأن جميع موجودات المنشأة الصغرى مرهونة، فإن إنفاذ دائنيها غير المضمونين لحقوقهم قد يصبح أكثر صعوبة أو حتى مستبعداً، ما لم تكن هناك قيمة متبقية بعد الوفاء بجميع الالتزامات المضمونة يمكن تحديدها بوضوح.⁽¹⁹²⁾

91- ولمعالجة مشكلة المغالاة في الضمان، وضعت المحاكم في ولايات قضائية مختلفة حلولاً متعددة يمكن تلخيصها على النحو التالي: '1' إعلان بطلان أي حق ضمانى يرهن موجودات بقيمة تفوق إلى حد بعيد قيمة الالتزامات المضمونة مضافاً إليها الفوائد والنفقات والتعويض عن الأضرار؛ '2' إعطاء المانح الحق في طلب تحرير الموجودات من الضمانات الزائدة من هذا القبيل؛ '3' إلزام الدائن المضمون، بناء على طلب المانح، بالتفاوض بحسن نية مع المانح.⁽¹⁹³⁾ وتجدر الإشارة إلى أن دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة لا يوصي بمنح المحاكم سلطة إعلان بطلان الحق الضمانى أو تقليص نطاقه بإصدار إعلان قضائى يعتبره حقاً ضمانياً مغالى فيه.⁽¹⁹⁴⁾

92- ومن المرجح أن يختلف الحل المناسب لمشكلة المغالاة في طلب الضمانات الرهنية من دولة إلى أخرى وقد تُعالج تلك المشكلة أحياناً في مجالات قانونية أخرى. وعلى سبيل المثال، قد ينص قانون بعض الدول أيضاً على تضييق نطاق الموجودات التي يمكن رهنها إذا تجاوزت قيمتها إلى حد كبير مبلغ الالتزام المضمون.⁽¹⁹⁵⁾

الإنفاذ

93- يتيح الحق الضمانى للدائن المضمون استرجاع المبلغ المستحق له من قيمة الموجودات المرهونة في حال تخلف المدين عن السداد. وهناك عدد من السبل للقيام بذلك: '1' بيع الموجودات المرهونة واسترداد المبلغ المستحق له من عائدات بيعها، '2' تأجير الموجودات المرهونة أو الترخيص باستخدامها واسترداد المبلغ المستحق له من إيجارها أو الإتاوات المدفوعة لقاء الترخيص باستخدامها، '3' احتياز الموجودات من أجل الوفاء الكلى أو الجزئى بالمبلغ المستحق له.⁽¹⁹⁶⁾

(191) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، الفصل الثانى، الفقرة 68.

(192) المرجع نفسه.

(193) المرجع نفسه.

(194) المرجع نفسه، الفصل الثانى، الفقرة 69.

(195) دليل الأونسيترال العملي للقانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة، الفقرة 25.

(196) المرجع نفسه، الفقرة 305.

94- ويتوقف اختيار طريقة إنفاذ الحق الضماني إلى حد كبير على نوع الموجودات والأحوال التجارية.⁽¹⁹⁷⁾ فأشيع طرائق الإنفاذ بالنسبة للموجودات الملموسة للمنشآت الصغرى (مثل المعدات والمخزونات) هو أن يتولى الممول حيازة الموجودات المرهونة ثم التصرف فيها، وذلك عادة عن طريق البيع.⁽¹⁹⁸⁾ أما بالنسبة للموجودات غير الملموسة للمنشآت الصغرى (مثل المستحقات)، فيمكن للممول أن يُحصّل مباشرةً المستحقات من المدينين بها، التي قد تكون قيمتها أكبر من القيمة التي يمكن أن يحصل عليها لو باعها.⁽¹⁹⁹⁾

95- وقد جرى العرف على إلزام الممولين بأن يقدموا طلبا إلى محكمة أو سلطة أخرى لإنفاذ حقوقهم الضمانية وعدم تمكينهم من الحجز على الموجودات المرهونة وبيعها إلا في إطار إجراءات قضائية.⁽²⁰⁰⁾ ولم يكن يسمح بالإنفاذ خارج المحكمة إلا في حالات معينة وفي ظل قيود صارمة للغاية.⁽²⁰¹⁾ وإلى جانب ما تتطلبه الإجراءات القضائية من تكاليف باهظة ووقت طويل، فإنها قد تؤدي إلى نتائج غير يقينية وتفسد العلاقة بين المنشآت الصغرى والممولين. وفي السنوات الأخيرة، أصبح الإنفاذ خارج المحاكم متاحا بصورة متزايدة في العديد من الولايات القضائية. ويُطلب عادة من الدائنين المضمونين أن يرسلوا إشعارا بعدم السداد أو بأسلوب التصرف المعتمز في الموجودات، وأن يتصرفوا بحسن نية وعلى نحو معقول تجاريا، وأن يقدموا إلى المانح كشف حساب بشأن العائدات المحققة من التصرف في الموجودات.⁽²⁰²⁾

96- وفيما يتعلق بموجودات المنشآت الصغرى، لا تفرض التشريعات المعمول بها في هذا الشأن في بعض الولايات القضائية أي حدود على ما يمكن للدائن المضمون الحجز عليه من أجل إنفاذ حقه. ومن المهم الإشارة إلى أن الأمر قد يتطلب حماية الموجودات الشخصية الأساسية واستبعادها من نطاق الإنفاذ بموجب التشريعات ذات الصلة، ولا سيما في حال منظمي المشاريع المنفردين. ويمكن أن تحظر القوانين في بعض البلدان إنشاء حقوق ضمانية في السلع المنزلية أو الحجز على الأغراض الشخصية أو قد تحد من حجم المبلغ الذي يجوز إنفاذ الحق الضماني بشأنه. وفي سياق عمليات الإنفاذ القضائي، قد تكون للمحاكم سلطة فرض حماية معينة على الموجودات الشخصية الأساسية المملوكة للمنشآت التجارية الصغرى بموجب القوانين الوطنية ذات الصلة.

2- استخدام الموجودات غير المنقولة كضمانة رهنية

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرات 35 إلى 40 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

جيم- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال توفير الكفالات

1- مخططات الكفالات الائتمانية

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرات 42 إلى 44 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

(197) المرجع نفسه، الفقرة 306.

(198) المرجع نفسه.

(199) المرجع نفسه.

(200) دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، المقدمة، الفقرة 71.

(201) المرجع نفسه.

(202) المرجع نفسه، الفصل الثامن، الفقرة 31.

2- الكفالات الشخصية

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرات 45 إلى 47 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

دال- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية

1- التقارير الائتمانية

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرات 49 إلى 51 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

2- أمين المظالم المالية

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرتين 52 و53 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

3- الخدمات المالية الرقمية

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرات 54 إلى 56 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

4- دعم إعادة الهيكلة

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرات 57 إلى 59 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

5- الضمانات الخاصة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرات 60 إلى 63 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

هاء- تحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال بناء القدرات

1- بناء قدرات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرتين 65 و66 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]

2- بناء قدرات الممولين

[للاطلاع على وصف موجز، انظر الفقرتين 67 و68 من الوثيقة A/CN.9/WG.I/WP.119. وسيتم توسيع هذا القسم، حسب الاقتضاء، في الصيغة التالية لهذه الوثيقة.]